نظرية ثالوث النمو واستراتيجية اللحاق بالركب:
كوريا الجنوبية مقابل الجزائر

صارة بورجة* ، أمين حواس **، فاطمة الزهراء زرواط***

الإرسال:2019/09/01

القبول:2019/10/13

النشر: 2019/11/20

ملخص: تبحث هذه الورقة البحثية في عملية اللحاق بالركب الاقتصادي أي كيفية تقليص البلد من فجوات الدخل، الإنتاجية، والتكنولوجيا مع الرواد. استنادا إلى نظرية ثالوث النمو لـ Lim نرى أنه يوجد أربع اتجاهات إستراتيجية يمكن لحكومات البلدان النامية من خلالها الرفع من النمو الاقتصادي وإنجاح مسعى للحاق بالركب. إذ استخدام هذه القنوات بفعالية في كوريا الجنوبية مكنها من تحقيق تحولات جد سريعة والنمو بسرعة أكبر من الاقتصاديات المتقدمة. هذه القنوات هي: (1) تعزيز نمو الإنتاجية عن طريق استغلال ميزة التخلف؛ (2) تشجيع تكوين رأس المال البشري من خلال رفع مستوى القدرة الاستيعابية، و(3) تشجيع الاستثمار من خلال خلق ظروف المواتية، و(4) التحول الهيكلي، وتحسين الكفاءة. هذه الاتجاهات الاستراتيجية مع أولويات السياسة المتبلورة عنها يمكن اعتبارها "الإطار العام" للسياسة الواجب إتباعها من قبل الجزائر لتعزيز سعيه نحو اللحاق بالركب.

الكلمات المفتاحية : نظرية ثالوث النمو، اللحاق بالركب، النمو الاقتصادي، الجزائر، كوريا الجنوبية.

تصنيف JEL:O47، R11، F43 ،O57

The Growth Trinity Theory and Catch Up Strategy: South Korea Vs Algeria

Abstract: This paper examines the economic catch-up process, ie, how to reduce the country's income, productivity, and technology gaps with the pioneers. Using Lim's growth trinity theory, it argues that there are four strategic channels that governments in developing countries use to up economic growth and succeed to it catching up endeavors. Where these channels have been employed most effectively in South Korea, and they have produced the quickest progression from poverty to wealth that world has seen. These channels are: (1)boosting productivity through exploiting the backwardness advantage; (2)fostering human capital formation by upgrading the absorptive capability, and ;(3)encouraging investment by creating favorable conditions; and (4)structural transformation, Improve efficiency. These strategic trends and policy priorities can be seen as the "general framework" of the policy to be pursued by Algeria to enhance its pursuit of catch-up.

Keywords: Growth Trinity Theory, Catch Up, Economic Growth, Algeria, South Korea.

JEL Classification : O47 ،R11 ،F43 ،O57

*طالبة دكتوراه، جامعة عبد الحميد ابن باديس-مستغانم، الجزائر، bouredjasara@gmail.com..... (المؤلف المرسل)

** أستاذ محاضر ، جامعة ابن خلدون-تيارت، الجزائر، aminehaouas@yahoo.fr

*** أستاذة التعليم العالي ، جامعة عبد الحميد ابن باديس-مستغانم، الجزائر ، fzerouat@yahoo.fr

1. مقدمة:

حاولت العديد من الاقتصاديات النامية اللحاق بركب البلدان الصناعية، ولكن مع الأسف القليل منها – معظمها في شرق آسيا – نجحت في هذا المسعى. لكن مع بداية القرن الحادي والعشرين، شهدت العديد من البلدان على غرار البرازيل، الصين، الهند، إندونيسيا وعددا من البلدان النامية الكبرى ديناميكية قوية في أداء النمو الاقتصادي ولحاقا سريعا بركب البلدان المتقدمة، لتصبح بذلك إحدى القوى المحركة للنمو العالمي في هذا العالم الجديد متعدد الأقطاب.

تقدم آسيا قصة رائعة حول كيفية استدامة ديناميكية النمو الاقتصادي وإنجاح مسعى اللحاق بالركب. بدأت هذه القصة مع التحول المذهل الذي عرفته اليابان منذ تطبيق إصلاحات Meiji في أواخر القرن التاسع عشر، وإعادة إحياء البلاد من الهزيمة والفقر أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية وارتقاء مكانتها لتصبح ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم في ظرف زمني قياسي. بنمط مماثل، تمكن اقتصاد كوريا الجنوبية –احد النمور الآسيوية– من تحقيق إنجازات "إعجازية" في عملية اللحاق بالركب الاقتصادي منذ الستينات. إذ تفوقت كوريا الجنوبية بكثير على مجموعات من البلدان الصناعية واقتصاديات نامية أخرى بدلالة النمو الاقتصادي على مدى العقود الماضية كما أن قيامها بخطوات عملاقة بهدف تحديثها الاقتصادي –الذي تم تأكيده من خلال التحرير التجاري الكبير والتوسع الهائل لطاقتها الإنتاجية– مكنها من التحول من بلد فقير ومتخلف تكنولوجيا إلى قوة اقتصادية عظمى ورائد في التكنولوجيا في ظرف زمني قياسي. لذلك، فليس من المستغرب أن يقابل هذا النجاح بالتقليد، حيث يتم حاليا في العديد من البلدان النامية القيام بالإصلاحات من خلال استنساخ تلك السياسات الناجحة لكوريا، والقيام بالعديد من الأبحاث والدراسات قصد التعرف على مجمل العوامل التي ساهمت في مثل هذه "المعجزة".

يرى بعض الباحثين أن الأداء القوي لكوريا الجنوبية كان نتيجة التراكم المكثف لعوامل الإنتاج بدلا من التحسينات على مستوى الكفاءة (على سبيل المثال: Krugman,1994)، في حين يزعم آخرون أن النمو العالي يمكن إرجاعه إلى حد كبير لوجود "أساس جيد" بما في ذلك مستوى عال من الادخار، مخزون كبير من رأس المال البشري، الحفاظ على نوعية مؤسساتية أفضل، انفتاح واسع على التجارة الدولية، وإدارة حكيمة للسياسات النقدية والمالية. كما لعبت الحكومة دورا فعالا في تطوير الصناعات الموجهة لترقية الصادرات، إلى جانب تفعيل سياسات ترقية الصادرات التي تهدف إلى تقديم مجموعة من الحوافز لرفع أداء المصدرين وتسهيل الترقية المستمرة للميزة النسبية للشركات الكورية في الأسواق العالمية.

مما سبق سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف تمكنت كوريا من تحقيق معدلات نمو سريعة ومستدامة على مدار خمسين سنة الماضية، والتي مكنتها من اللحاق بركب البلدان المتقدمة؟ وهل هناك إمكانية لإعادة تحقيق النجاح الاقتصادي لكوريا في أماكن أخرى على غرار الجزائر؟

تتمثل أهمية الطرح الذي تقدمه هذه الدراسة في محاولة استخلاص الدروس الممكنة من تجربة النجاح الاقتصادي المذهلة لكوريا الجنوبية، التي استطاعت تحقيق طفرة نوعية في نمط التنمية الاقتصادية وبشكل غير متوقع خلال العقود الماضية، والتي من الممكن أن تظهر بعض المبادئ العامة المحتمل أن تفيد في تصميم سياسات اقتصادية ملائمة في أماكن أخرى في العالم كالجزائر.

للإجابة على الإشكالية السابقة يتم تقسيم هذه الورقة البحثية على النحو التالي: يستعرض القسم الأول كيفية اللحاق بالركب استنادا إلى نظرية ثالوث النمو. في القسم الثاني، يتم مناقشة التقديرات الحاصلة في نصيب الفرد من

الدخل ومعدلات نمو كوريا الجنوبية خلال العقود الماضية. يتم في القسم الثالث تسليط الضوء على أهم الملامح الرئيسية لاستراتيجيات التنمية التي اعتمدتها كوريا في مسعاها للحاق بالركب مع إجراء العديد من المقارنات بدلالة المعايير الدولية مع الاقتصاد الجزائري. في الأخير، يتم تقديم الملاحظات الختامية واستخلاص الدروس من التجربة الكورية.

2. الاطار النظري لإستراتيجية اللحاق بالركب: نظرية ثالوث النمو

على الرغم من التقدم الاقتصادي الكبير الذي شهده العالم منذ أكثر من نصف قرن، إلا أنه ما يزال منقسما بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. حتى الآن، لا تزال هناك أسئلة مستعصية حول التنمية والتخلف العالميين يصعب على الاقتصاديين الإجابة عليها وتتمثل في: (1) لماذا لا يزال هناك العديد من البلدان الفقيرة في العالم؟ (2) لماذا استطاعت بعض البلدان كسر الدائرة المفرغة للفقر واللحاق بركب البلدان المقدمة؛ في حين عجزت بلدان أخرى عن ذلك أو حتى تخلفت إلى الوراء؟ (3) لماذا تتباطأ معدلات النمو الاقتصادي في البلدان الغنية مع بلوغها مرحلة النضج؟

في الآونة الأخيرة، لقيت نظرية ثالوث النمو Trinity Growthلـ Lim اهتمام من قبل الباحثين لوصف عملية التنمية وتوقع إمكانية حدوث أو عدم حدوث اللحاق بالركب للبلدان النامية. نظرية Lim هي نظرية تتكون من ثلاثة أجزاء أساسية: نظرية منحنى S، نظرية EGOIN، ونظرية C الثلاثية. يمكن لكل نظرية أن تقدم–على حدا أو تأخذ معا–لتفسير (1) لماذا تختلف مستويات الدخل بين البلدان، (2) لماذا تختلف معدلات النمو بين البلدان، (3) لماذا تختلف مستويات الدخل ومعدلات النمو بين الأقاليم والمدن داخل البلد، و(4) لماذا تختلف معدلات ومستويات النمو والدخل في كل كيان اقتصادي عبر الزمن.

1.2. نظرية منحنى S :

تعمل نظرية "منحنى Curve S" على تصنيف الاقتصاد العالمي إلى ثلاث مجموعات: اقتصاديات "السلحفاة Turtle" (دخل منخفض، نمو منخفض)؛ اقتصاديات "الحصان Horse" (دخل متوسط، نمو سريع)؛ واقتصاديات "الفيل Elephant" (دخل مرتفع، نمو منخفض). يتم رسم منحنى S استنادا إلى بيانات لوغاريتم نصيب الفرد من الدخل في محور التراتيب والزمن على المحور الأفقي، وبالتالي يمكن الحصول على معدل نمو نصيب الفرد من الدخل بدلالة ميل منحنى S (الشكل (1)). وعليه، كلما كان الميل أكثر انحدارا كلما كان معدل النمو مرتفعا. ووفقا لـ Lim تنمو اقتصاديات الفيل بمعدل أقل من 3-4% سنويا، بينما تنمو اقتصاديات الحصان بأكثر من 4% سنويا، في حين تنمو اقتصاديات السلحفاة مثل الفيل بمعدلات 3-4% على أفضل تقدير(Lim, 2009). ويبدو أن اقتصاديات السلحفاة تأخذ نفس خصائص حيوان السلحفاة –صغير الحجم يتميز بالبطء الشديد ويختبئ تحت قشرته– حيث تتميز بمعدلات ادخار واستثمار منخفضة، بنية تحتية ضعيفة، موارد بشرية متخلفة، ونوعية حكومية سيئة. تقع العديد من هذه البلدان في فخ توازني ذات مستوى منخفض، ومع وجود معدلات نمو سكاني مرتفع فإنها ستتصدى لأي محاولة لنمو نصيب الفرد من الدخل. تتطور تلك الاقتصاديات بوتيرة الزحف مما يجعل مستويات دخلها تتباعد أكثر فأكثر بعيدا عن باقي العالم. لكن مع ذلك، تستطيع بعض اقتصاديات السلحفاة كسر هذه الحلقة المفرغة من الفقر لتتحول إلى اقتصاديات "الحصان" النامية والسريعة. تتميز تلك الاقتصاديات بمعدلات ادخار مرتفعة، معدلات عالية لاستثمار القطاع الخاص، استثمارات حكومية ضخمة في رأس المال المادي والبشري، تبني سياسة تصنيعية موجهة نحو التصدير، مناخ استثمار ملائم، وحكومة مستقرة مواتية للتنمية. ويرجع الفضل للسرعة الكبيرة التي تتميز بها اقتصاديات "الحصان" إلى تحقيق معدلات مرتفعة لتراكم رأس المال في القطاع العام والخاص معا. ويمكن تفسيرها أيضا بدلالة القفزة النوعية في مجال نقل المعرفة، المهارات التنظيمية وتقنيات الإنتاج من البلدان المتقدمة نتيجة لمزايا "التخلف"، الانفتاح على التجارة وتدفقات رؤوس الأموال.

الركض بسرعة فائقة – كالحصان – تمكن تلك الاقتصاديات من التقارب نحو الاقتصاديات المتقدمة بدلالة مستويات الدخل.

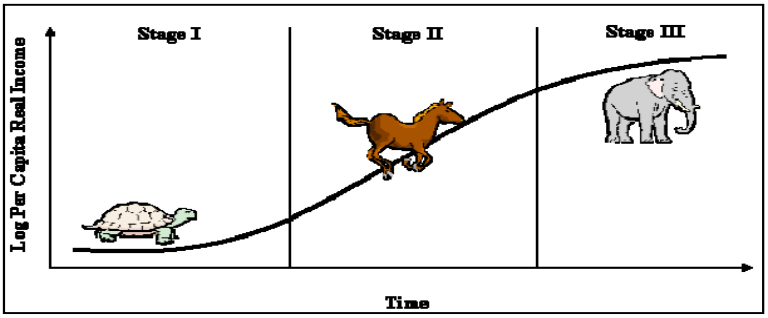

المصدر : (Lim, 2012, p.14)

الشكل (1): منحنى S للتنمية الاقتصادية.

الفيل هو حيوان يستهلك كميات كبيرة من الغذاء، ضخم ويتحرك ببطء. في هذا الإطار، أدى التقدم الاقتصادي لهذه البلدان الغنية – ذات الدخل المرتفع – إلى حدوث انخفاض في مستويات المنفعة الحدية للنقود وزيادة في تفضيلات أوقات الراحة. السكان في هذه البلدان يستهلكون أكثر، يدخرون أقل، ولديهم ميل مرتفع لاستغلال أوقات الراحة. وتواجه هذه الاقتصاديات أيضا مشكلة شيخوخة في التركيبة السكانية التي تمارس تأثيرات عكسية على معدل نمو تلك الاقتصاديات. بالإضافة إلى ذلك، يعرف مخزون رأس المال المتراكم ضررا بعد العديد من العقود من التنمية المالية مما ينتج عنه تناقص في العوائد الحدية وتدهور فرص الاستثمار في القطاعين الخاص والعام. علاوة على ذلك، تشهد تلك الاقتصاديات موجة من اللاتصنيع بعد أن تتحول الأنشطة الصناعية نحو البلدان ذات تكاليف إنتاج منخفضة. هذه الأسباب وغيرها ستؤدي إلى تحقيق معدلات منخفضة من استثمار تلك العوامل، ويجعل اقتصاديات الفيل تنمو ببطء(Lim, 2012, PP.12-13).

2.2. نظرية EGOIN :

ترتبط فرضية منحنىS بشكل وثيق بنظرية EGOIN المقترحة من قبل Lim التي تفترض أن مستوى التنمية الاقتصادية لبلد ما هي دالة مباشرة لـ EGOIN الخاصة به. ويشمل EGOIN خمس محددات مشتركة للتنمية الاقتصادية: روح المبادرة أو المقاولتية (Entrepreuneurship , E)، الحكومة (Goverment , G)، العمالة العادية (Ordinary Labor ,O)، الاستثمار (Investment, I)، والموارد الطبيعية (Natural Resource, N)(Lim, 1984). وعليه، يعتبر EGOIN عوامل الإنتاج مظهر نمو اقتصاد ما. فكلما كان EGOIN مرتفعا، كلما كان الاقتصاد متقدما على طول منحنى S. فالاقتصاديات التي تعمل على تحسين محددات EGOIN بسرعة ستتمتع بمعدلات نمو سريعة وبالتالي ستنتمي إلى قائمة اقتصاديات "الحصان". من جانب آخر، تتميز اقتصاديات "السلحفاة" بمستويات منخفضة وراكدة من EGOIN، في حين أن مستوياتها في اقتصاديات "الفيل" جد مرتفعة لكنها ستنمو بسرعة بطيئة مع مرور الوقت(Lim, 1991). في الواقع، ترى نظرية EGOIN أنه بهدف تحقيق معدلات نمو سريعة، ينبغي على الاقتصاديات الساعية وراء مسعى اللحاق بالركب أن تعمل على تحسين محددات EGOIN بشكل مستمر. فعلى سبيل المثال، عملت الاقتصاديات التي شهدت قفزة نوعية على تحسين EGOIN الخاصة بها عبر التحول من اقتصاد مركزي التخطيط نحو اقتصاد موجه نحو السوق (E)، أو تبني استثمارات وسياسات تجارية موالية للتنمية (G, E, I) شهدت قفزة نوعية في معدلات نموها الاقتصادي. ويبدو أن نظرية

EGOIN تتبنى نهجا يجعل الإنسان هدفا جوهريا، أين تعتبر EGO أعوانا نشطة للنمو، ويمكن اعتبارها أيضا تلك القدرة الاجتماعية لاقتصاد ما لتراكم واستخدام الموارد الطبيعية والمادية المتاحة. تعتبر هذه النظرية العوامل البشرية، مواقف وكفاءة الحكومة والبيروقراطية كمحددات مشتركة ذات أهمية حاسمة للتنمية. ويمكن أن يعني مصطلح EGO الكلمة الصينية " الإنسان人": فكما يظهره الشكل (2) يمثل G الرأس الثابت، E وO تمثل الأجزاء الأساسية القابلة للحركة. تعتبر هذه العناصر الثلاثة جد حيوية في خلق الثروة؛ فحجم المهارة المتاحة وكيفية توجيه هذه العوامل الثلاثة هي التي تحدد مستوى وسرعة نمو الاقتصاد.

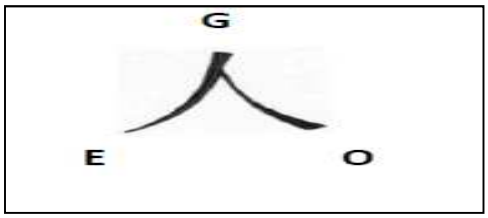

المصدر: (Lim, 2012, p.3)

الشكل (2): EGO والإنسان.

3.2. نظرية C الثلاثية :

نظرية "C الترابط الثلاثي Triple Connectivity" تفترض أن النمو الاقتصادي مدفوع بثلاث محركات أساسية: المحرك المحلي، الإقليمي، والدولي. فالمحرك المحلي يتغذى من خلال محددات EGOIN في الاقتصاد، في حين تتغذى المحركات الإقليمية والدولية عن طريق الانفتاح على التجارة والاستثمار (الشكل (3)). تفترض هذه النظرية أنه كلما كان عامل الترابط (أو عامل C) عاليا، كلما كان مستوى النمو عاليا أيضا، والعكس صحيح.

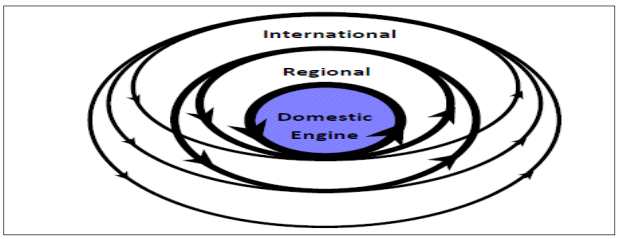

المصدر: (Lim, 2012, p.11)

الشكل (3): نظرية C الثلاثية

الترابط أو الانفتاح هما مترادفتان وكلاهما لا يشيران فقط إلى التجارة الملموسة وغير الملموسة، بل أيضا تدفقات الاستثمار ورؤوس الأموال. فالانفتاح هو عامل ضروري لاقتصاد ما يسهل عليه الحصول على الاختراعات والتقدم التكنولوجي من الاقتصاديات المتقدمة. كما يساعد على توسيع حجم السوق وتعزيز التنافسية. وبالتالي، تشهد اقتصاديات "الحصان" التي تحتضن سياسات تجارية واستثمارية منفتحة معدلات نمو جد مرتفعة مقارنة باقتصاديات "السلحفاة" التي تتبنى عادة سياسات تجارية واستثمارية منغلقة. وترى نظرية C الثلاثية أنه وبهدف دفع المحركين الإقليمي والدولي لابد للمحرك المحلي أن يعمل بكفاءة (Lim, 2009). ففي حالة تعطل هذا المحرك، خصوصا G، فإن المحركين الإقليمي والدولي سيفشلان أيضا.

3. النمو الاقتصادي وعملية اللحاق بالركب في كوريا الجنوبية:

في خمسينات القرن الماضي، كانت كوريا واحدة من أفقر بلدان العالم. لكن خلال الفترة ما بين 1970- 2018، شهد نصيب الفرد من GDP زيادة بنحو عشرة أضعاف. في السبعينات، كان مستوى نصيب الفرد من الدخل حوالي

2600 دولار أمريكي (بدلالة الأسعار الدولية لعام 2005 ومعدلا بـ PPP). لكن بحلول عام 2018، بلغ مستوى نصيب الفرد من GDP حوالي 29800 دولار واضعة نفسها ضمن قائمة البلدان ذات أعلى دخل متوسط وبمستوى دخل للفرد أعلى من العديد من الاقتصاديات الناشئة، لكنها في المقابل أقل من العديد من الاقتصاديات المتقدمة مثل اليابان بنصيب فرد من GDP يقدر بـ 38428 دولار. لكن مع ذلك، فإن الفجوة بين كوريا وزعماء العالم مثل الولايات المتحدة واليابان تضييق بسرعة (أنظر الشكل (4)).

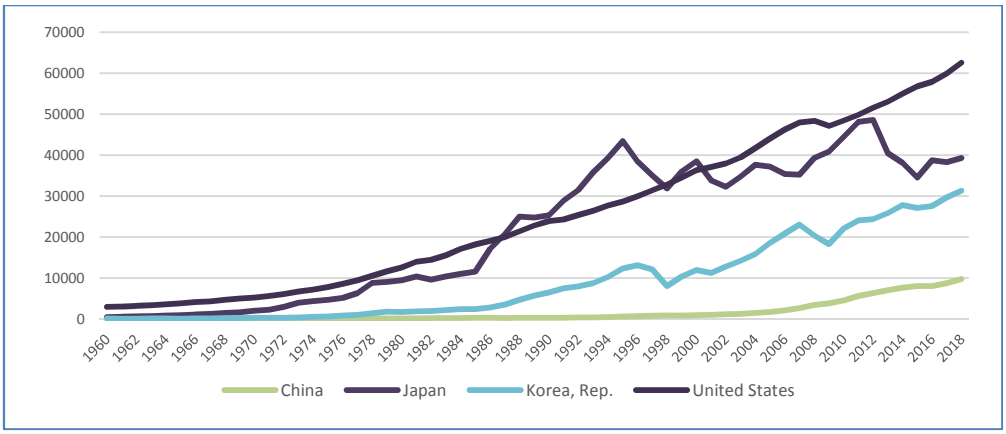

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات WDI.

الشكل (4): نصيب الفرد من GDP في كوريا الجنوبية وبلدان مختارة

في الواقع، أظهرت كوريا أيضا قدرتها الكبيرة على التعافي من الأزمات، فخلال الفترة (1960-1979)، نما GDP البلد بنسبة 8% سنويا. خلال تلك الفترة، قامت كوريا بتنفيذ إستراتيجية تصنيعية تستهدف تطوير الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة والصناعات الخفيفة. وبعد الصدمة البترولية عام 1979، تعافى البلد بسرعة مع تسجيل نمو سنوي يقدر بـ 8.8% خلال الفترة (1981-1997). خلال تلك الفترة، تحولت كوريا نحو دعم الصناعات الثقيلة الموجهة نحو سوق التصدير، كما أن البيئة المنفتحة على العالم والتركيز على الصناعات الثقيلة والصناعات ذات الكثافة التكنولوجية ساعد على زيادة الانتعاش الاقتصادي. لكن وقوع الأزمة المالية عام 1997 تسبب في تسجيل معدلات نمو سلبية لـ GDP (-5.7%) في عام 1998. مرة أخرى، كانت كوريا قادرة على التعافي لكن هذه المرة شهد النمو تباطأ بمعدل سنوي قدره 5% مع تحقيق معدل نمو إيجابي متواضع في عام 2009، وبزيادة تقدر بـ 0.3% لـ GDP مقارنة بالعام السابق(حواس، 2013، ص.100). ويعتبر الانتعاش الذي حققته كوريا على أعقاب الأزمة المالية لعام 2008 الأسرع من بين بلدان OECD (OECD, 2012).

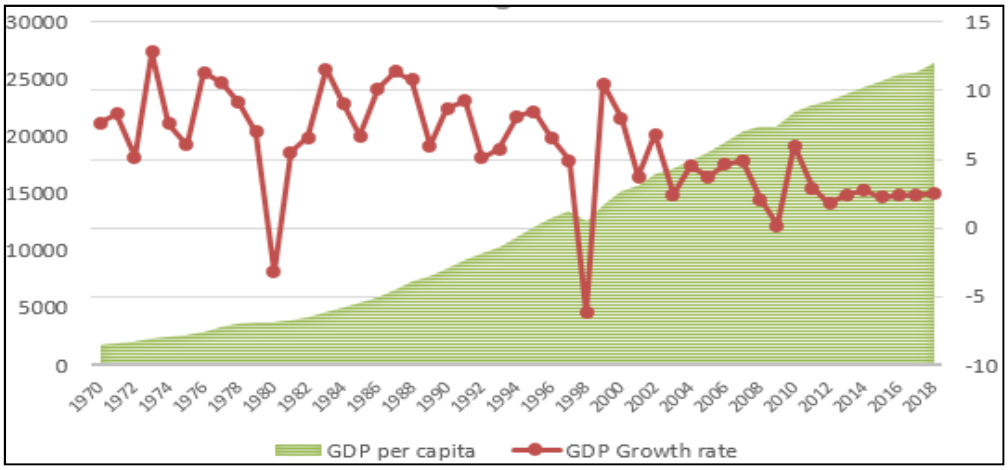

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات WDI.

الشكل (5): نمو GDP ونصيب الفرد من GDP في كوريا، 1970–2018.

كما أشرنا سابقا، وبمصطلحات نظرية منحنى S، تقع كوريا في مرحلة اقتصاد "الحصان": نمو مرتفع (أكثر من 4%) وأعلى دخل متوسط. وقد انتقلت إلى هذه المرحلة منذ أكثر من أربعة عقود بعد أن كانت اقتصاد من نوع "سلحفاة" في خمسينيات وستينات القرن الماضي.

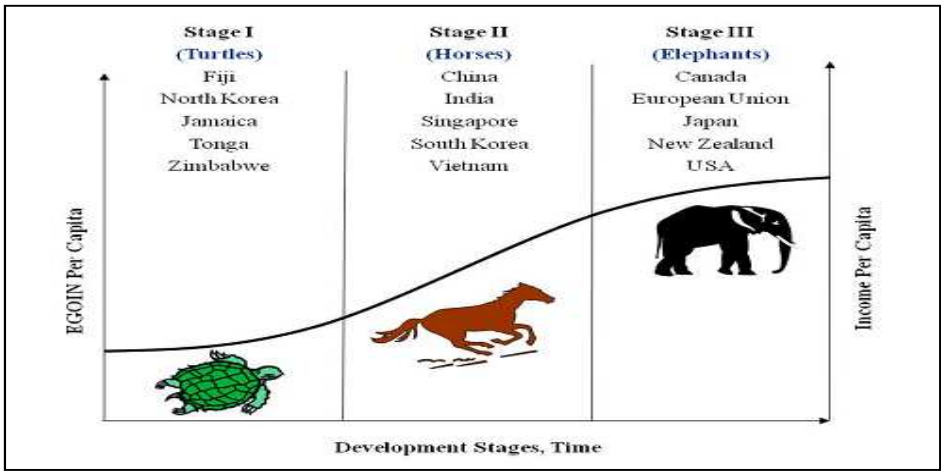

المصدر: (Lim, 2012, p.6)

الشكل (6): نظرية منحنى S وكوريا.

انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في كوريا مع تسلقها في سلم الدخل يمكن اعتباره أيضا مؤشرا جيدا يعكس بلوغ الاقتصاد مرحلة النضج والتي بدلالة نظرية منحنى S يمثل مؤشرا على بداية تحول كوريا من اقتصاد "الحصان" إلى اقتصاد "الفيل". في هذا الإطار، يتوقع Woo and Park (2015) أنه خلال العقود الخمسة القادمة سيسجل نمو GDP ونصيب الفرد من GDP المحتمل معدلات قد تصل إلى 1% و2% على الترتيب (Woo and Park, 2015, P. 108).

4. الملامح الرئيسية لإستراتيجية اللحاق بالركب: كوريا الجنوبية مقابل الجزائر

استنادا إلى نظرية Lim، يمكن تحديد السمات المميزة التي مكنت الاقتصاد الكوري من الناجح بتحقيق نمو عالي ومستدام وإنجاح مسعى اللحاق بالركب عن طريق التراكم المكثف لرأس المال. تتكون هذه السياسة التنموية من ثلاث اتجاهات إستراتيجية: استغلال ميزة التخلف (نظرية C الثلاثية)؛ ترقية القدرة الاستيعابية (نظرية EGO)؛ خلق ظروف

مواتية للاستثمار، التغير الهيكلي، وتحسين الكفاءة مع التركيز خصوصا على تكاليف الاستثمار وتعزيز الكفاءة (نظرية EGOIN).

يمكن استعراض هذه الإستراتيجية الهادفة لتحقيق نمو اقتصادي عال ومستدام من خلال التراكم المكثف لرأس المال كالآتي:

1.4. استغلال ميزة التخلف: دراسة مقارنة بين كوريا الجنوبية والجزائر

"التخلف" هي ميزة قوية تملكها البلدان النامية التي تفصلها مسافة كبيرة عن حدود التكنولوجيا العالمية، والتي تتمتع بإمكانيات كبيرة لتعزيز نمو إنتاجيتها. هذا يعني أن بلدا ما يميل للحاق بالركب بشكل أسرع إذا كان أكثر تخلفا إلى الوراء في المرحلة الابتدائية (Abramovitz, 1986) .

يمكن للبلدان النامية أن تستغل هذه الميزة للتخلف عن طريق إستراتيجية "المتتابعين السريعين Fast Following" أو إستراتيجية "تجاوز المراحل Leapfrogging". فمع إستراتيجية "المتتابعين السريعين" يمكن لبلد ما أن يتبنى ويتعلم بسرعة الأفكار، التكنولوجيا الجديدة والأساليب المتوفرة في البلدان المتقدمة دون أن يتحمل تكاليف التطوير الأولي والتجريب. أما مع إستراتيجية "تجاوز المراحل"، يمكن لبلد ما أن يقفز إلى أحدث جيل من التقنيات مع تجنب مشكلة وجود عدد كبير من الأصول المرتبطة بالأجيال السابقة من التقنيات المتقادمة (Wong, 2002). واستغلال ميزة التخلف سيسمح للبلد بجني الفائدة الكاملة من المسافة التي تفصله عن حدود التكنولوجيا العالمية لتسريع التقدم التكنولوجي. في هذه الإستراتيجية، يحتاج البلد إلى تحرير استباقي للاقتصاد واحتضان الانفتاح الذي سيعرض قطاع الأعمال في البلد للمنافسة الدولية، الأسواق العالمية والتقنيات العالمية. من خلال هذه السياسة، ينبغي على الحكومة التشجيع والضغط على الشركات الوطنية بهدف التعلم، التكيف، والترقية لتعزيز قدراتها التنافسية. بربط هذه الأفكار مع تجربة كوريا، يبدو أن الفترة ما بعد الستينات شهدت جهودا جبارة من قبل كوريا لاستغلال ميزتها للتخلف. فتحرير التجارة، احتضان الانفتاح واستيراد التكنولوجيا والدراية الفنية هي المؤشرات البارزة لهذه الجهود (Edwards, 1992).

منذ أوائل فترة اللحاق بالركب، سعت كوريا الجنوبية لزيادة مشاركتها في السوق العالمية وتعزيز صادراتها منذ منتصف الستينات عن طريق العديد من القنوات: (1) إدارة الصرف لدعم تنافسية الصناعات الوطنية (خصوصا مع إدخال نظام سعر الصرف أحادي التذبذب)، (2) إدراج دعم الصادرات وامتيازات الاستيراد المرتبطة بترقية الصادرات لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية بقيادة الصادرات. ويبدو أن القروض الممنوحة للمصدرين كانت ذات أهمية حاسمة، حيث ارتفعت حصتها من إجمالي القروض الممنوحة من قبل البنوك من 13.3% في الفترة 1973-1981 بعد ما كانت تمثل نسبة 4.5% في أوائل الستينات، (3) إنشاء مناطق تشجيع التجارة الحرة. أيضا، قدمت الحكومة مزيجا من الحوافز لتشجيع الصادرات: فإلى جانب الحوافز المالية والمنح، لعب الدعم المؤسساتي والاستشارة الاقتصادية أدوارا هامة في ترقية الصادرات. فعلى سبيل المثال، تم إنشاء وكالة حكومية لترقية الصادرات (KOTRA) في عام 1962، والتي لعبت أدوارا رئيسية في دعم الصادرات.

يمكن القول إن إحدى أبرز الملامح التي ميزت اقتصاد كوريا الجنوبية تتمثل في أهمية نمو الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية فيها. بالفعل مثلت التجارة حقا محركا رئيسيا للنمو في المنطقة. ففي الستينات، كانت الصادرات الكورية كنسبة من GDP منخفضة جدا (أقل من 10%). لكن منذ السبعينات وبفضل الاصلاحات والانفتاح على الخارج،

ارتفعت حصة صادرات وواردات كوريا الجنوبية من GDP وتمثل أكثر من 40% من GDP، أما صادرات الجزائر فمثلت المحروقات 97% منها (أنظر الشكل 7).

ما يمكن قوله على الصادرات الجزائرية هو أنه بالرغم من مستوياتها العالية، إلا أن مساهمة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات ضعيفة. ولعل ما يزيد الأمر خطورة كون هذه الصادرات تنحصر في مجموعة محدودة من المنتجات تسيطر عليها المنتجات النصف المصنعة بأكثر من ثلاثة أرباع وهذا الوضع راجع إلى عدم توفر الإمكانيات الضرورية وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على تطوير هذه المنتجات مما يضيع فرص كبيرة على بلادنا للرفع من القيمة المضافة للمنتجات. وفيما يتعلق بالمنتجات المصدرة "خارج المحروقات–المنتجات النصف مصنعة" فتبقى ضعيفة جدا ومحصورة في بعض الخدمات الطبيعية وبعض المنتجات الصناعية والزراعية بنسبة لا تتعدى 15% إلى 20% من حجم الصادرات خارج المحروقات.

إن العامل الرئيسي وراء نجاح الصادرات في اقتصاد كوريا الجنوبية تمثل في رفضها لسياسات إحلال الواردات لصالح سياسات التوجه نحو الخارج، فسياسات إحلال الواردات التي اتبعتها العديد من الدول النامية في أوائل فترة ما بعد الحرب تميزت بشكل واضح بتبعيتها لنمط سياسي يسعى لتحقيق بعض الأهداف القومية، بالإضافة إلى تحقيق طفرة أولية سريعة للنمو الاقتصادي كلما ارتفع الطلب المحلي ليحل محل الواردات.

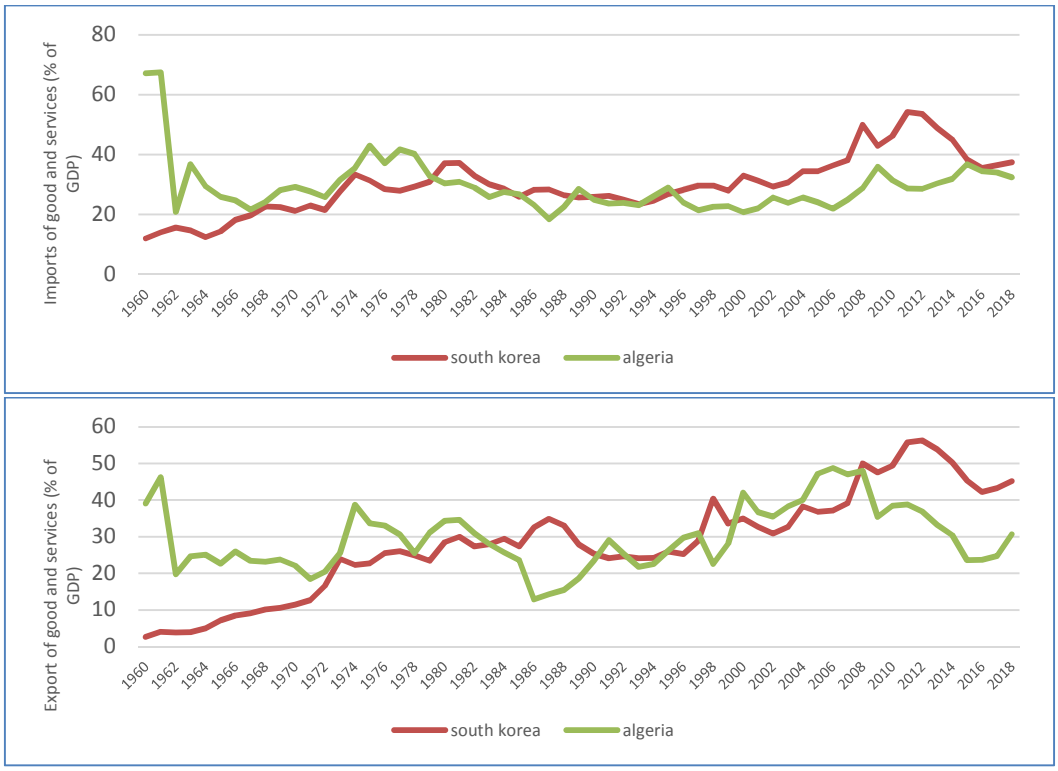

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات WDI.

الشكل (7): الصادرات والواردات كنسبة من GDP في كوريا الجنوبية والجزائر، 1960–2018

في الواقع، عملت السياسات التجارية التشويهية (The Distortionary Trade Policies) على خفض معدلات النمو وتدني مستوى التكنولوجيا من خلال إجبار الاقتصاد على استخدام رؤوس أمواله المحلية أكثر من مستوى كفاءته (حواس، 2013، ص. 123).

يمكن القول أن هيكل التجارة يعتبر مؤشرا جيدا للتحول الهيكلي، ففي أواخر عام 1962 كانت كوريا الجنوبية بلدا مصدرا للمواد والمنتجات الأولية: حيث كان 45% من هيكل الصادرات مكونا من الحرير الخام، منتجات نباتية المنشأ، شبه الأرز، الأقمشة غير القطنية المنسوجة. لكن مع إنفتاح الاقتصاد على التجارة الدولية وFDI أقامت كوريا الجنوبية عدة مناطق اقتصادية حرة (Free Economic Zones, FEZs)[1]، أدى ذلك إلى ترقية هيكل الصادرات من المنتجات الأولية إلى المنتجات ذات كثافة يد عاملة منخفضة الإنتاجية (المنسوجات، الملابس...إلخ) في الستينات والسبعينات. بعد ذلك، توجهت في المرحلة الثانية نحو المنتجات ذات كثافة يد عاملة متوسطة الإنتاجية (قطع غيار السيارات، الآلات والمعدات)(OEC, 2016). أيضا، يظهر من خلال اتجاهات تحول تركيبة الصادرات حسب درجة الكثافة التكنولوجية أن كوريا الجنوبية قلصت تدريجيا مساهمتها في سوق صادرات التكنولوجيا المنخفضة العالمية، ودخولها إلى سوق صادرات التكنولوجيا المتوسطة والعالية العالمية. ويرجع الفضل في ذلك إلى استهداف السياسات العامة للصناعات في مجال التكنولوجيا الفائقة ورفع الاستثمار في مجال R&D، سواءا من قبل الحكومة أو من قبل القطاع الخاص (الشكل (8)). ففي أواخر الثمانينات، كانت الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي العالي تستحوذ على نسبة 17% فقط من إجمالي الصادرات الكورية. لتصل إلى 35% عام 2000، بالمقابل نجد أن الجزائر مازالت ضعيفة جدا في مجال الصادرات ذات الكثافة التكنولوجية. يمكننا القول إن هذا القطاع لم ينطلق بعد، حيث طوال الفترة 1988-2018 لم يتجاوز نسبة 1%. فقط في عام 1999 سجلت أكبر نسبة تقدر ب 4.44%.

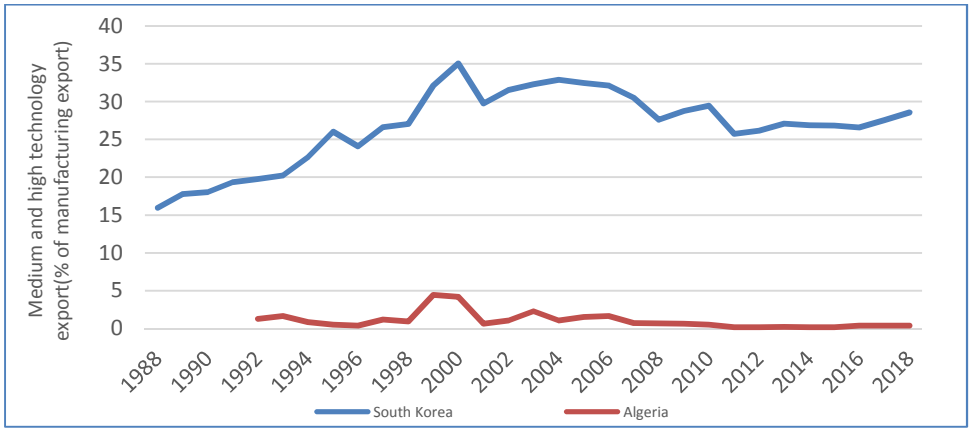

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات WDI.

الشكل (8): الصادرات ذات الكثافة التكنولوجية العالية والمتوسطة في كوريا الجنوبية والجزائر، 1988-2018

في الواقع، انخرطت كوريا الجنوبية بشكل نشط في استيعاب وتحسين التكنولوجيات من البلدان العاملة على حدود التكنولوجيا مثل الولايات المتحدة واليابان. وقد تم دعم عملية التعلم عبر العديد من الطرق تتراوح من برامج نقل الموارد البشرية المختارة للتكوين إلى استيراد السلع الرأسمالية المتحكم فيها، والدعم المستهدف لنقل التكنولوجيا لتحديث الإنتاج. خلال هذه المرحلة، ارتفعت الإنتاجية بشكل رئيسي نتيجة الاستخدام المكثف للعمالة ذات الأجور المنخفضة وعمليات الهندسة العكسية وليس من خلال الابتكار التكنولوجي. في المقابل نجد أن الجزائر وبالرغم من سعيها على ترقية الصادرات خارج المحروقات منذ بداية عملية التحرير التجاري في إطار إصلاحات الصندوق النقد الدولي بانتهاج

[1] المناطق الاقتصادية الحرة (FEZ) هي فئة من المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZ) التي تحددها الإدارات التجارية في مختلف البلدان، ويستخدم هذا المصطلح لتحديد المناطق التي تخضع فيها الشركات للضرائب على نحو ضئيل للغاية أو لا يتم دفعها على الإطلاق لتشجيع النشاط الاقتصادي.

إصلاحات على مستوى التجارة الخارجية على غرار الخوصصة وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل إعطاء دفعة للاستثمارات الخاصة لترقية الصادرات خارج المحروقات، وذلك بتدعيم تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية بإصدار عدة قوانين تعطي امتيازات مالية وضريبية للمؤسسات المصدرة وإنشاء عدة مؤسسات تقوم بهذا الدور. لكنها لم تنجح في هذه السياسة لضعف حجم الصادرات خارج المحروقات من بداية التحرير إلى يومنا هذا.

من جانب آخر، أصبحت كوريا الجنوبية مقصدا رئيسيا ل FDI. فوفقا للإحصائيات الرسمية، لم تكن كوريا الجنوبية مقصدا لتدفقات FDI خلال فترة السبعينات حيث كان حجم تدفقات FDI الداخل إليها يقارب الصفر. بعدها في أواخر التسعينات، عرفت تقدماً كبيرا في حجم تدفقات FDI، حيث ارتفع حجم هذه التدفقات إلى نحو 2 مليار دولار بين 1994-1996 ويعود ذلك إلى ما حققته كوريا الجنوبية من نجاح كبير في تحسين مناخ الأعمال (أنظر الشكل (9)). أما في عام 2005، بلغ حجم تدفقات FDI إلى كوريا الجنوبية نحو 13 مليار دولار ليستقر عند 12 مليار دولار عام 2018. في المقابل سجلت الجزائر تدفقات ضئيلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بكوريا الجنوبية، إذ سجلت كوريا الجنوبية عام 2000 حجم تدفقات FDI يقدر ب 41 ضعفا مقارنة بحجم تدفقات FDI الداخلة للجزائر. وقد شهدت الجزائر تحسنا خلال الفترة 2005-2018 (مع تسجيل انخفاض عام 2015)، إلا أنه يبقى ضعيف بالرغم من تحسن الوضع المالي بعد إبرام اتفاقيات التصحيح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، واستقرار الوضعية النقدية، وتحسن عائدات المحروقات، بالإضافة إلى بداية التحسن في المناخ السياسي ومجهودات السلطات في إحداث عدة تغيرات خاصة على النصوص القانونية كقانون النقد والقرض الذي يضمن حرية تحويل الأرباح ورأس المال، وقانون التجارة الذي يوفر مرونة كبيرة للمستثمر لكي يختار النمط التجاري الذي يناسبه، فلربما تبقى الجزائر في نظر الأجانب عبارة عن سوق للتصدير عوضا أن تكون سوق للاستثمار.

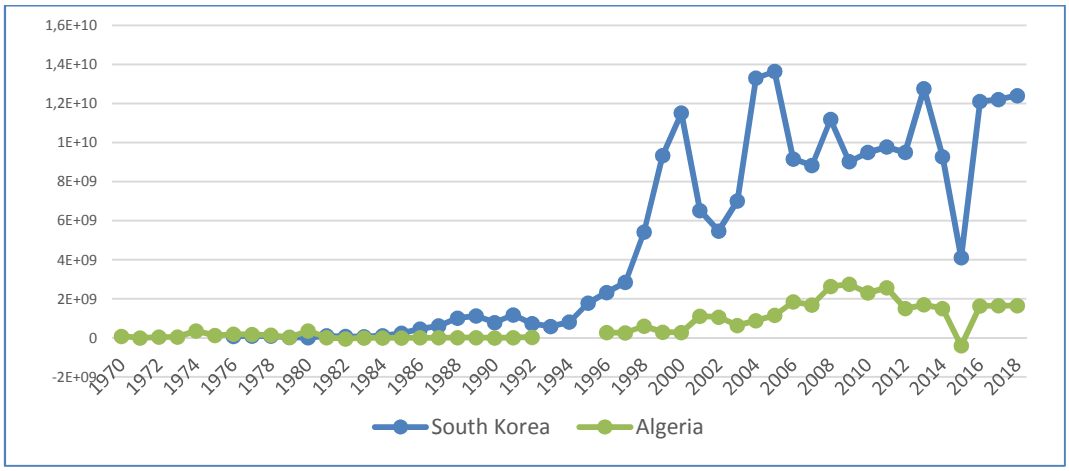

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات WDI.

الشكل (9): حجم تدفقات FDI الداخل إلى كوريا الجنوبية والجزائر، 1970– 2018

2.4. ترقية القدرات الاستيعابية: دراسة مقارنة بين كوريا الجنوبية والجزائر

يرى Abramovitz (1986) أن تخلف بلد نامي ما هو نتيجة وجود العديد من العيوب الهيكلية في القدرة الاجتماعية للبلد. فالتفاوت الواسع والحاصل بين البلدان في تبني التكنولوجيا المتقدمة، واردات الأفكار الجديدة ونشر المعرفة يوحي بوجود تفاوت حاد في قدراتها الاستيعابية.

ويمكن النظر إلى القدرة الاستيعابية لبلد ما على أنها "التزام البلد وكفاءته في البحث بغرض التعلم وتوطين الأفكار الجديدة، المعرفة، والتكنولوجيا لتوليد قيمة جديدة وتعزيز قدرتها التنافسية". وبالتالي يمكن اعتبار رفع القدرات الاستيعابية على أنها وسيلة أساسية لبلد نامي ما لاستغلال أكفء لميزتها للتخلف وبالتالي تعزيز نموها الاقتصادي. ويمكن لبلد ما بشكل إستراتيجي ترقية قدرته الاستيعابية عن طريق ثلاث مناهج أساسية: تعزيز تكوين رأس المال البشري، بناء القدرة على الابتكار، وتقوية قدرات التعلم الوطنية. فتشجيع تكوين رأس المال البشري يركز على إنشاء نظام تعليمي عالي الجودة مع ضرورة وجود روابط قوية مع التطوير العلمي والتكنولوجي في الاقتصاد العالمي. بالإضافة إلى ذلك جذب المواهب العالمية لاسيما المغتربون الذين بإمكانهم المساعدة على تسريع تكوين رأس المال البشري في البلد. ويتطلب بناء القدرة على الابتكار بعض التدابير أهمها تعميق التعاون بين معاهد البحوث الوطنية وقطاع الأعمال مع حدود المعرفة العالمية واتجاهات التكنولوجيا وتطوير الروابط بينها. أما فيما يخص تقوية قدرات التعلم الوطنية فتسمح للبلد من الاستفادة من رأس المال البشري من خلال استيعاب المعرفة الجديدة بأكثر فعالية وأكثر كفاءة. ويمكن قيادة هذا المسعى عن طريق أربع قنوات: اكتساب الكفاءات؛ التجريب؛ المقارنة القياسية؛ التحسين المستمر(جسام، 2015، ص.145).

من أجل مواكبة تحديات الإعتماد على الذات في مجال التكنولوجيا، كانت كوريا الجنوبية بحاجة إلى زيادة حجم القوى العاملة الأكثر تأهيلا ومهارة. في الواقع، قامت الحكومة الكورية بالإستثمار في تطوير رأس المال البشري والمهارات. فخلال المراحل الأولى للحاق بالركب –في فترة الستينات والسبعينات– كان التركيز يتمثل في تدريب التقنيين ذوي المهارات المنخفضة عبر المدارس المهنية، وذلك لدعم الجهود الوليدة للتصنيع والتحول نحو الصناعات الثقيلة والكيماوية. في تلك المرحلة، كان الطلب من القطاع الخاص يتركز على العمالة الماهرة ذات الأجور المنخفضة للعمل على خطوط التجميع والتقنيين ذوي المهارات المتدنية في المنشآت الصناعية. في تلك السنوات تم إنشاء المدارس المهنية لتلبية إحتياجات الصناعات الخفيفة.

ولمواكبة نمط التخصص في مجال الصناعات الثقيلة والكيماوية، كان لابد من زيادة الطلب على القوى العاملة الماهرة. فقد عملت الحكومة على تعزيز التدريب في مجالات محددة كأولوية للصناعات، بما في ذلك الهندسة الميكانيكية، الكهربائية والكيماوية. كنتيجة لذلك، إرتفع عدد المتخرجين من 11081 في عام 1983 إلى 20459 في عام 1990 بالنسبة للحاملين لشهادة الماجيستار، ومن 5860 في عام 1983 إلى 17662 في عام 1990 بالنسبة للحاملين لشهادة الدكتوراه (KOSIS, 2016). في التسعينات، أعطت الحكومة الأولوية لتحسين نوعية البرامج الجامعية. وكجزء من التحول الكلي نحو اقتصاد المعرفة، بدأ البلد بتحديد أولويات بناء القدرات على المستوى العالمي وتعزيز الحراك للمواهب عبر العديد من البرامج مثل دماغ كوريا 21 (Brain Korea 21,BK21).

استثمرت الحكومة في دعم تطوير حملة الباحثين. و بالفعل شهد عدد الباحثين في كوريا ارتفاعا ملحوظا من أقل من 60000 باحث في أواخر الثمانينات إلى أكثر من 345 ألف باحث في عام 2010 و475 ألف باحث في عام 2018 (الشكل (10)). وقد ازداد عدد الباحثين بوتيرة سريعة منذ الثمانينات عندما أعطت الحكومة الأولوية للتطوير التكنولوجي وإنشاء القدرات التكنولوجية الصناعية المحلية (عدنان، 2006، ص53).

ومع مرور السنوات، أصبحت شركات الأعمال الأكثر توظيفا للباحثين. ففي التسعينات، تم توظيف حوالي 50% من الباحثين في المؤسسات البحثية العامة. لكن مع تقدم التحول الصناعي، بدأت الشركات الأعمال في زيادة حجم طلبها على العمالة الماهرة والتي أصبحت تمثل ما يقارب 80% من مجموع الباحثين في عام 2018.

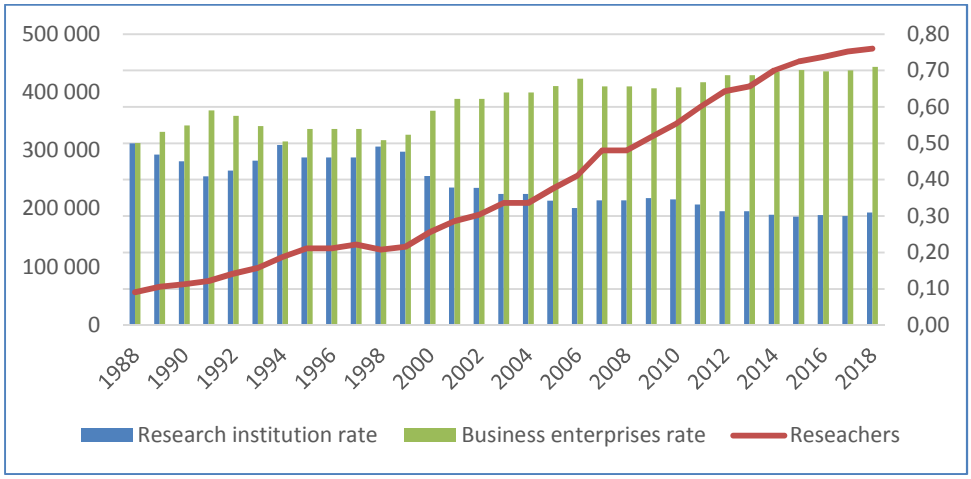

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات *KOSIS*.

الشكل (10): عدد الباحثين في كوريا الجنوبية حسب الجهات الموظفة، 1988–2018

أما فيما يخص بناء القدرة على الابتكار، يبدو أن كوريا الجنوبية دعمت تحديث وتطوير التكنولوجيا في الصناعات المحلية مواكبة لتحول التركيز الرئيسي للصناعة الكورية من الصناعات الخفيفة إلى الثقيلة وذات التكنولوجيا العالية، وهو ما يتطلب تعزيز التعلم وتشجيع خلق القدرات العلمية والتكنولوجية محليا وبشكل تدريجي.

في الثمانينات، بدأت الحكومة الكورية بإعطاء الأولوية للاستثمار في R&D وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال. أما في بداية التسعينات، شهدت سياسة R&D تطورا كبيرا بما في ذلك دعم المشاريع الاستثمارية بالتوازي مع ارتفاع الاستثمار من قبل القطاع الخاص – لاسيما Cheabols- في أنشطة R&D(SaKong et al., 2010). ومنذ ذلك الوقت، استطاعت كوريا الجنوبية اللحاق بركب اقتصاديات الحدود التكنولوجية بدلالة نصيب الفرد من R&D.

في عام 1982، تم إطلاق برنامج وطني لدعم الاستثمار الخاص في مجال R&D. كما ارتفع حجم إنفاق الحكومة في R&D بشكل سريع منذ ذلك الوقت. وعلى الرغم من أن المعاهد البحثية الحكومية لعبت دورا رئيسيا في R&D منذ التسعينات، فقد شهدت عدد المختبرات البحثية التابعة للشركات ارتفاعا من 46 فقط في عام 1980 إلى 966 في عام 1990 (Hong et al. 2010).

في الواقع، يؤدي إنتاج الأفكار الجديدة دورا أساسيا في فهم النمو الاقتصادي الحديث. وتتمثل إحدى أحدث المعايير لقياس الاستثمار في الأفكار في الاسثمار في "منتجات الملكية الفكرية" والتي تشمل كل من أنشطة R&D التقليدية، الإنفاق على برامج الحاسوب، و الإنفاق على الترفيه. في هذا الصدد، شهد الإنفاق الخاص علىR&D في كوريا الجنوبية نموا كبيرا منذ التسعينات. فقد كانت الشركات الكورية مطالبة بالتنافس مع الشركات العالمية وللتوافق مع قواعد WTO في منتصف التسعينات، وإجبارهم على تحسين الكفاءات التكنولوجية. ومع زيادة استثمارات القطاع الخاص في R&D، ركزت حكومة كوريا الجنوبية على تشجيع التكنولوجيا الفائقة. ومع نهاية التسعينات، أصبحت كوريا واحدة من أكبر بلدان OECD ذات كثافة R&D في GDP. حيث شهد الاستثمار في R&D زيادة مستمرة في كوريا بدلالة نصيب الفرد وحصتها من GDP، فقد استثمرت كوريا نحو 4.4% من GDP في R&D في عام 2018، بعد ما كانت تمثل فقط 0.42% من GDP في أوائل السبعينات (WDI, 2018) .

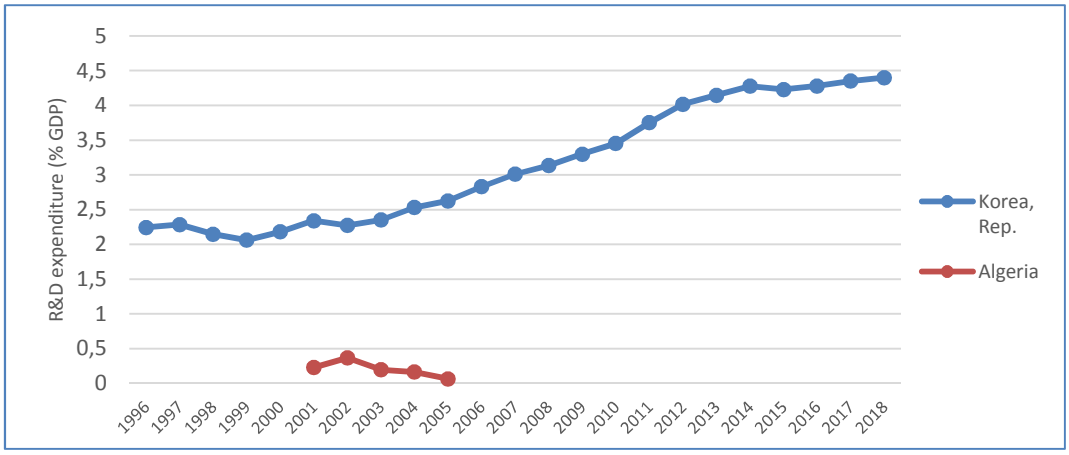

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات *WDI*.

الشكل (11): الإنفاق على R&D (كنسبة من GDP) في كوريا الجنوبية والجزائر، 1996–2018

من خلال الشكل أعلاه يمكن التعليق على وضع الجزائر من خلال مقارنته بكوريا الجنوبية ليظهر أنّ هناك فارقا يقدّر بـ 2.60% في عام 2005، أي حجم الإنفاق على R&D في كوريا الجنوبية يفوق ب 40 مرة حجم الإنفاق على R&D في الجزائر وهي نسبة تعكس ما تعانيه الجزائر من تقهقر في هذا المجال. هذا لا يفسّر إلّا بالأهمية التي توليها كوريا الجنوبية لهذا النوع من النشاطات؛ التي توجه مختلف جهودها الابتكارية للصناعات التي تحتاج إلى الابتكار والمعرفة التكنولوجية، كما أنّ الإصلاحات التي تتبّناها الجزائر من أجل النهوض بالقطاعات الحسّاسة في البلاد لا تحقّق النتائج المنتظرة منها، وهذا نتيجة للقرارات المتسرّعة والتي تتّخذ في ظروف وشروط بعيدة عن الواقع، بالإضافة إلى غياب الحوافز التي تشجّع الموارد البشرية وتمنع هجرتهم. بالإضافة إلى عدم فعالية السياسات التي تنتهجها الجهات المختصّة لتوفّر البنية التحتية للـ R&D من مراكز بحث، باحثين، بحوث تحتاج التثمين والتشجيع، بالإضافة إلى عدم وجود تشجيع حقيقيّ من الدولة الجزائرية لهذا النوع من النشاطات؛ وهذا ما أدّى إلى تهميش هذا القطاع؛ وبالتالي عدم الإنفاق عليه كما ينبغي، كما يمكن الإشارة إلى أنّ الجزائر خلال الفترة (1999– 2009) عملت على تسديد الدّيون الخارجية، وبالتالي كان في أولويّة الدولة تسديد الديون وليس البحث عن منافذ جديدة يمكن من خلالها تعزيز المكانة الدولية، وهو قرار رشيد؛ لكنّه لم يؤت أكله بالنسبة للابتكار.

زيادة الاستثمار في R&D في كوريا الجنوبية بشكل مستمر صاحبه أيضا زيادة مستمرة في عدد براءات الاختراع المسجلة الكورية عالميا. حيث ارتفع عدد براءات الاختراع في كوريا الجنوبية من 5070 في عام 1980 إلى أكثر من 228830 في عام 2018.

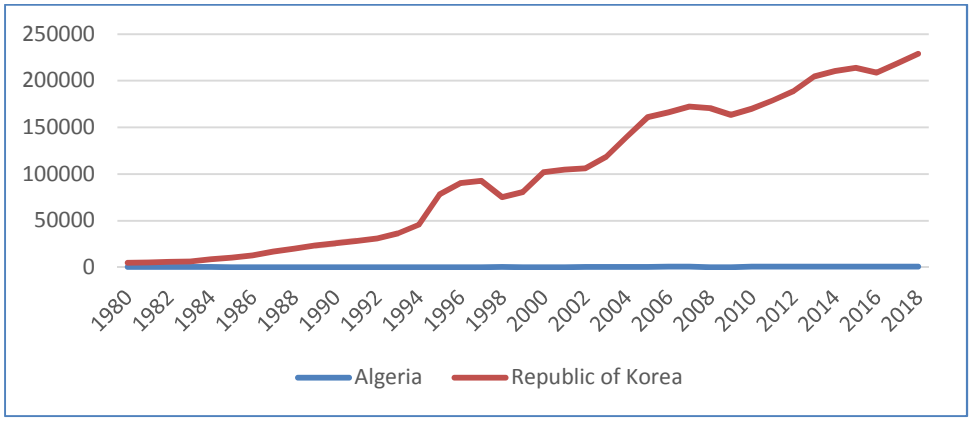

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات WIPO.

الشكل (12): عدد براءات الاختراع في كوريا الجنوبية والجزائر، 1980–2018

3.4. خلق ظروف مواتية للاستثمار: دراسة مقارنة بين كوريا الجنوبية والجزائر

تركز إجراءات هذه السياسة على الحد من تكاليف الاستثمار وخلق مناخ أعمال مواتي يزيد من ربحية البلد. ويمكن تصنيف تدابير هذه السياسة إلى ثلاث مناهج: بناء الحكم الراشد، تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز كفاءة الاقتصاد. يلعب الحكم الراشد دورا حاسما في تحفيز السلوك الإنتاجي لمنظمات الأعمال والأفراد. على وجه الخصوص، يساعد بناء الحكم الراشد على تقليل حالة عدم اليقين اتجاه الحكومة وممارسات الفساد التي تثبط منظمات الأعمال نحو القيام بالاستثمارات على المدى الطويل. ويساعد تحسين بيئة الأعمال منظمات الأعمال على خفض تكاليف القيام بالأعمال وتعزيز القدرة التنافسية. وتمثل أولويات منهج هذه السياسة تيسير إنشاء منظمات الأعمال، رفع مستوى البنى التحتية، تعزيز النظام البنكي والأسواق المالية. أما النهج الثالث–تعزيز التغيير الهيكلي وتحسين الكفاءة –فتتمثل في مبادرات السياسة والإصلاحات التي تمكن وتضغط من أجل إحداث تغيير هيكلي وتحسينات في الكفاءة بشكل مستمر وقوي.

ويمكن إثبات فعالية جهود كوريا الجنوبية لخلق بيئة مواتية للاستثمار منذ الستينات من خلال الأداء القوي في الاستثمارات الثابتة والمدخرات المحلية. بدلالة تراكم رأس المال المادي، حافظت كوريا الجنوبية على معدلات استثمار عال جدا خلال عملية اللحاق بالركب، وهو ما مكنها من الرفع من نسبة الاستثمار الحقيقي إلى GDP عبر الزمن من 10% من GDP في بداية الستينات إلى ما يقارب 40% في التسعينات قبل الأزمة المالية الآسيوية (الشكل (13)). والتي شهدت إنخفاضا بشكل كبير خلال هذه الأزمة، لتتعافى تدريجيا إلى حدود 35% ليعاود الإنخفاض مرة أخرى، و هو دليل آخر على بداية تحول الاقتصاد الكوري إلى اقتصاد "الفيل" –والذي من خصائصه إنخفاض معدلات ومستويات الإدخار والإستثمار.

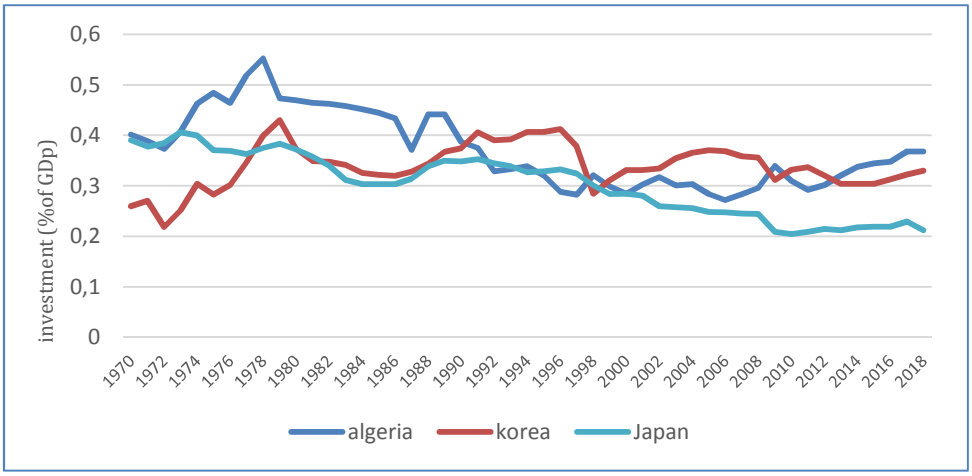

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات: PWT.9.0

الشكل (13): معدلات الاستثمار في كوريا الجنوبية، الجزائر واليابان، 1970-2018

وتشير معدلات الإستثمار المنخفضة نسبيا بالنسبة إلى مستوياته قبل الأزمة إلى تدهور سلبي ودائم. فقد عرف معدل العائد من رأس المال إنخفاضا (مقاسا بالمعدل المنخفض لسعر الفائدة) في كوريا الجنوبية. ومن المرجح أن يؤدي الركود المستمر للإستثمار إلى عواقب سلبية لوتيرة اللحاق بالركب بالنسبة للاقتصاد الكوري. أما الجزائر فيظهر من الشكل أعلاه أن معدلات الاستثمار فيها خلال الفترة 1989-1999 كانت ضعيفة، حيث تميزت هذه الفترة بنمو اقتصادي ضعيف، ومن أسباب ذلك تردي الأوضاع السياسية والأمنية في الجزائر. ولقد تناسبت وتيرة الاستثمارات مع تذبذب أسعار الفائدة، سواء على الودائع أو على القروض، والتي شهدت مستويات مرتفعة خلال فترة التسعينات. وبالمقابل اتجه حجم الاستثمارات إلى الارتفاع المتواصل في الفترة 2000-2009 خاصة في المرحلة التي تلت صدور قانون تطوير الاستثمارات لعام 2001 وما تبعه من قوانين مكملة، إذ تم على إثره استحداث المؤسسات القائمة على توفير بيئة استثمارية تحفز المستثمرين على زيادة أنشطتهم.

فيما يخص بناء الحكم الراشد، بذلت كوريا الجنوبية جهودا كبيرة للحفاظ على استقرار اقتصادها الكلي تحسين أداء حكوماتها منذ منتصف الستينات. وبإستخدام معدل التضخم كمؤشر على إستقرار الاقتصاد الكلي، يمكن ملاحظة جهود كوريا لكبح متوسط معدل التضخم إلى ما دون 10% خلال الفترة 1961-2018 (الشكل(14)). أكثر من ذلك، كان معدل التضخم منخفضا جدا خلال الفترة 1982-2017 مقارنة بالفترة الفرعية الأولى 1961-1981 مع تسجيل أدنى مستوى عام 1999 (حوالي -1.18%)، مما يظهر جليا تمكن كوريا الجنوبية من إدارة إستقرار اقتصادها الكلي خصوصا بعد الثمانينات (الجبوري والجواري، 2006، ص97). أما بالنسبة للجزائر فإن معدلات التضخم كانت مرتفعة جدا قبل عام 1990، فلم تتمكن السياسة النقدية في الجزائر خلال هذه الفترة من تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها، خصوصا الإحاطة بظاهرة التضخم باعتباره الهدف الأساسي لها، والسبب في ذلك لأنها كانت خاضعة لسلطة الحكومة التي تتدخل في فرض رقابتها على المتغيرات النقدية وتوجيهها وفق ما يضمن تلبية حاجات الاقتصاد من السيولة دون اعتبار للاستقرار النقدي. أما الفترة 1990 -2000، شهدت معدلات التضخم مستويات أكبر من الفترة الأولى حيث بلغ أعلى مستوى له عام 1992. ولعل السبب في هذا الارتفاع يرجع إلى التحول إلى اقتصاد السوق ونمو حجم الواردات بسبب تحرير التجارة الخارجية ورفع دعم الحكومة عن الأسعار وإلى تحريرها، حيث

لجأت الجزائر إلى تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية، هذا الإجراء اتخذته في إطار الاستعداد الائتماني الثاني الذي وقعته مع صندوق النقد الدولي، كما ارتفعت نسبة السلع المحررة الأسعار إلى 84% من إجمالي السلع كنتيجة لتطبيق اتفاق برنامج الاستقرار الاقتصادي في سنة 1994، بالإضافة إلى لجوء الحكومة إلى تغطية العجز في الميزانية عن طريق الإصدار النقدي. وبعد سنة 1996 بدأ معدل التضخم في الانخفاض، وقد استطاع بنك الجزائر التحكم في هذا المشكل باستعمال أداة استرجاع السيولة وتسهيل الوديعة المغلة للفائدة. وعلى الرغم من ذلك عاود معدل التضخم الارتفاع في عام 2008 و2009 و2012 مقارنة بالتضخم المستهدف 3% وهذا راجع لارتفاع معدلات التضخم المستورد نتيجة للأزمة المالية، وتشير الإحصائيات إلى أن السبب في ذلك ليس فقط التضخم المستورد، ولكن السبب يكمن أيضا في ارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد. بالإضافة إلى التأثير النسبي لسعر الصرف الإسمي الفعال، ومحددات أخرى تتعلق بإختلال وظائف الأسواق، وذلك بسبب عدم إحراز تقدم في تنظيم الأسواق والمنافسة. كما أن إستمرار أحادية الاقتصاد يزيد من تعقيد مشكلة التضخم.

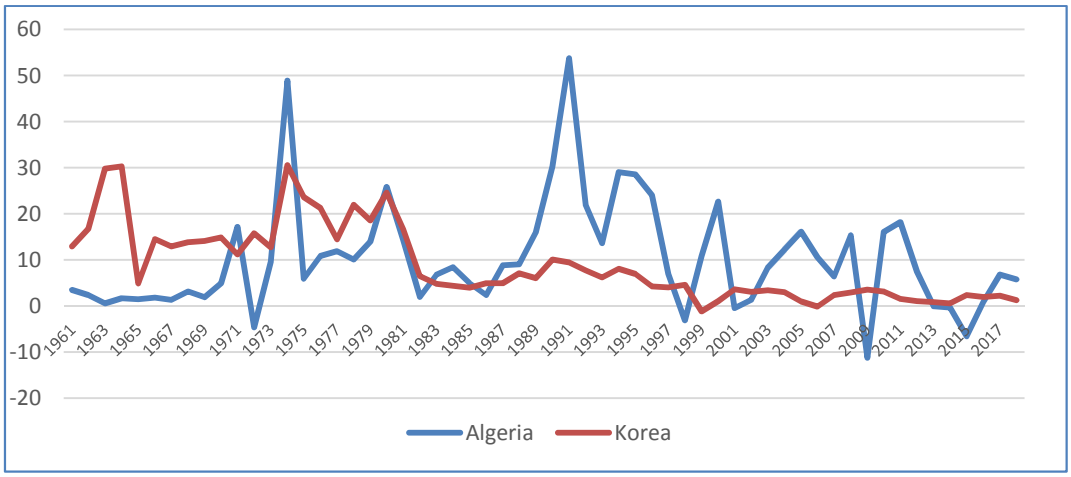

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات: WDI.

الشكل (14): معدل التضخم كمؤشر لاستقرار الاقتصاد الكلي في كوريا الجنوبية والجزائر، 1961-2018

كما شهدت كوريا الجنوبية أيضا استقرارا واضحا في أداء حكومتها خلال الفترة (1996-2018). ويمكن ملاحظة هذا النمط من خلال مؤشري الحكم الذي يصدرها البنك العالمي: فعالية الحكومة (Government Effectiveness) ونوعية التنظيم (Regultory Quality). كما هو مبين في الشكل (15)، بلغ متوسط قيمة كوريا الجنوبية بالنسبة لمؤشر فعالية الحكومة (-2.5 ضعيف؛ 2.5 قوي) خلال الفترة (1996-2016) 0.99 نقطة مع حد أدنى قدره 0.36 نقطة في عام 2000 وبحد أقصى 1.25 نقطة في عام 2012. هذا ما يعكس النوعية العالية للخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية، ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، ونوعية صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة تجاه هذه السياسات. أما بالنسبة لمؤشر الجودة التنظيمية (-2.5 ضعيف؛ 2.5 قوي) بلغ متوسط القيمة لكوريا الجنوبية خلال تلك الفترة 0.83 نقطة مع حد أدنى قدره 0.28 نقطة في عام 1998 وبحد أقصى قدره 1.11 نقطة في عام 2014. هذا ما يعكس القدرة العالية للحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات السليمة واللوائح التي تسمح وتعزز تنمية القطاع الخاص.

بالنسبة للجزائر بلغت قيمة مؤشر فعالية الحكومة حد أدنى قدره -1.09 نقطة في عام 1998 وبحد أقصى قدره -0.47 نقطة في عام 2006. أما بالنسبة لمؤشر الجودة التنظيمية بلغ حد أدنى قدره -1.28 نقطة في عام

2012 وحد أقصى قدره –0.38 نقطة في عام 2005. هذا ما يوضح الفرق الشاسع بين كل كوريا الجنوبية والجزائر، قامت كوريا الجنوبية بتسخير كافة الهيئات للوصول للأهداف المطلوبة وفعلا نجحت في تطبيقها على أرض الواقع، إذ نلاحظ أن كل من معياري فعالية الحكومة وجودة التنظيم في تزايد ايجابي مستمر في كوريا الجنوبية، في المقابل فكل المعايير السابقة الذكر سالبة بالنسبة للجزائر وهو ما يترجم الإهمال الحاصل في هذه الميادين والذي يعتبر بدوره عامل أساسي لتراجع الاقتصاد الجزائري.

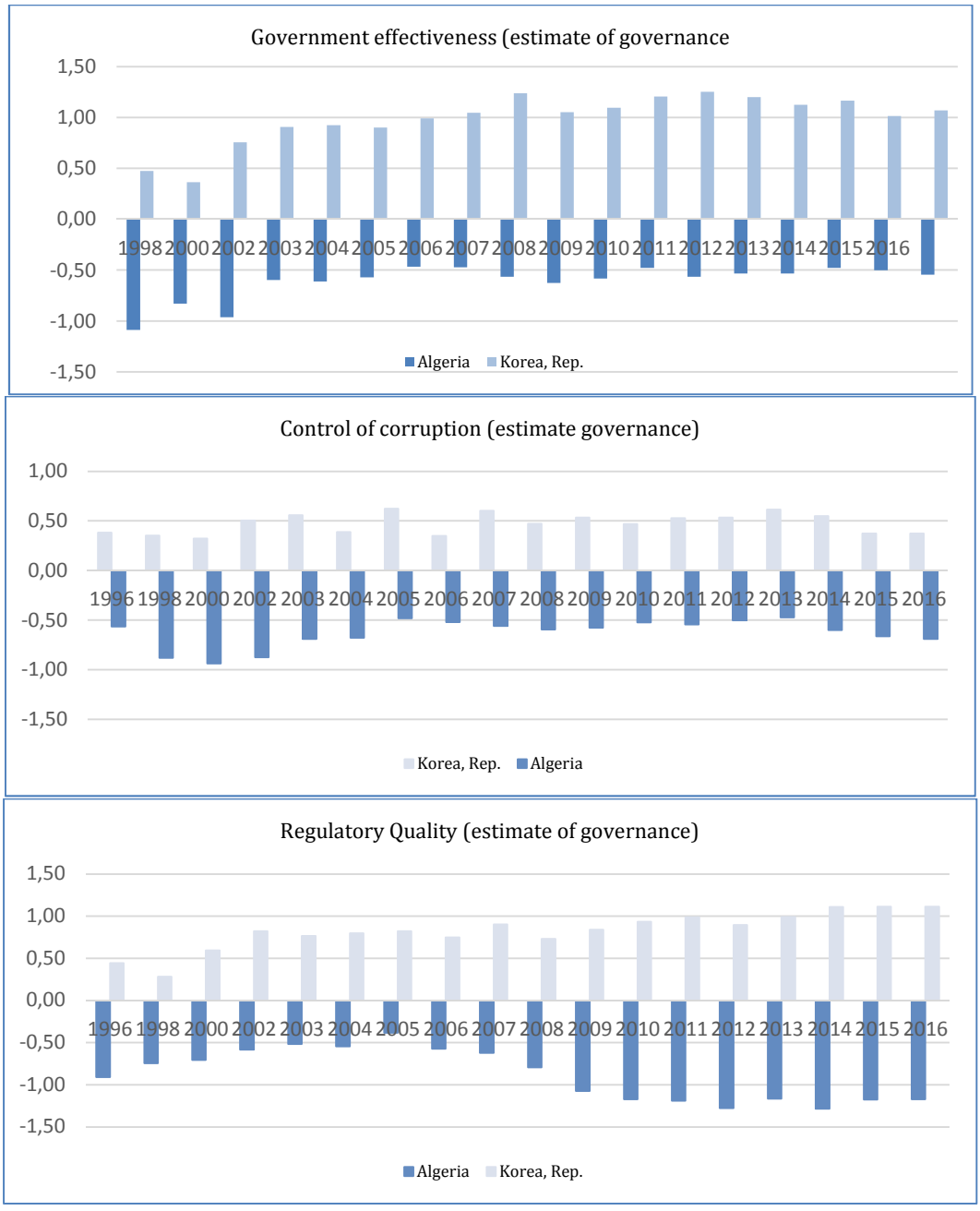

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات: WGI

الشكل (15): أداء الحكومة ومكافحة الفساد في كوريا الجنوبية والجزائر، 1996–2017

فيما يخص تحسين بيئة الأعمال، يمكن استخدام تسهيل البدء في الأعمال التي يتم تأكيدها بدلالة الوقت والتكلفة اللازمة للبدء بالأعمال كمؤشر على جهود البلد لتحسين بيئته للأعمال. حققت كوريا الجنوبية تقدما كبيرا في هذا المسعى كما يظهره الشكل (16) فيبدو أن الوقت والتكلفة المطلوبة للبدء بالأعمال في كوريا شهد إنخفاضا ملحوظا بشكل حاد خلال الفترة 2003-2018 في المقابل نجد الجزائر مازالت متأخرة وتعاني من ضعف في بيئة الأعمال مقاس بالوقت والتكلفة المطلوبين للبدء بالمشاريع بالرغم من انخفاض المدة خلال السنوات الأخيرة إلا أنها تبقى كبيرة مقارنة بكوريا الجنوبية هذا ما يؤثر على قطاع الأعمال في الجزائر.

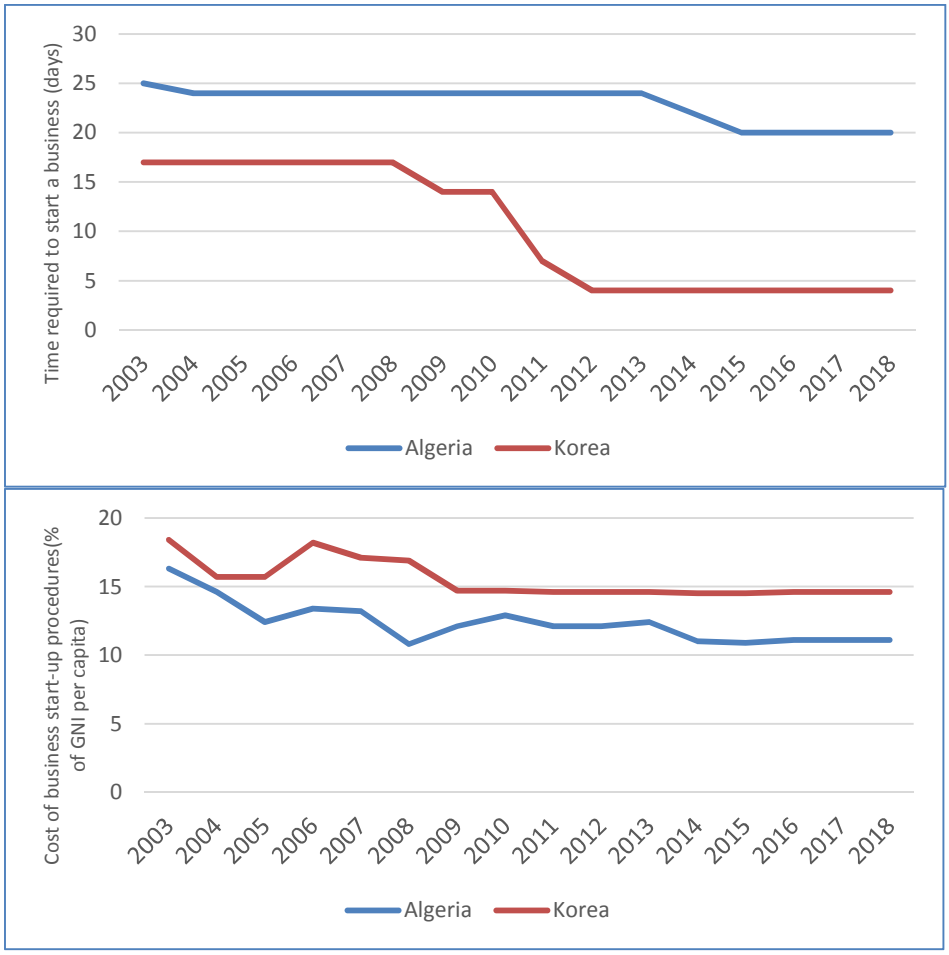

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات: (World Bank's Doing Business database, 2018).

الشكل (16): أداء كوريا الجنوبية والجزائر في تحسين بيئة الأعمال، 2003-2018

اختراق تكنولوجيا المعلومات والاتصال ICT تمثل أحد الجوانب الهامة لتحسين بيئة الأعمال، يحتوي هذا المؤشر على ثلاث مؤشرات لاختراق ICT: الهواتف المحمولة، استخدام الأنترنت، والترددات العالية للاتصالات(أنظر الشكل (17)).

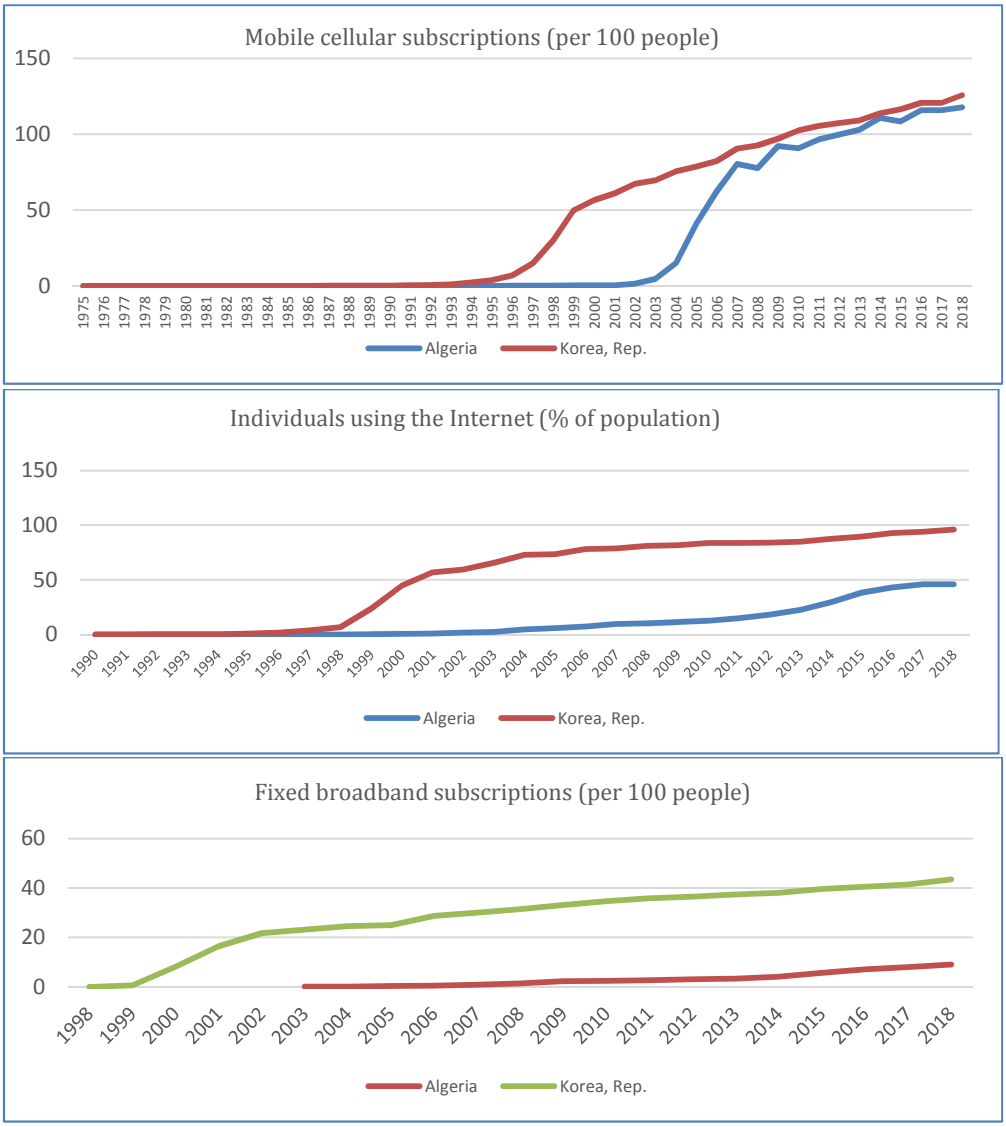

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات WDI.

الشكل (17): اختراق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في كوريا الجنوبية والجزائر

بالنسبة لاختراق الهواتف المحمولة فيبدو أن عددها زاد في كوريا الجنوبية من 0 خلال الفترة (1970-1985) إلى 113% من إجمالي السكان عام 2014، لتصل إلى حوالي 125% من إجمالي السكان عام 2018، نفس الأمر بالنسبة للجزائر فيبدو أن عدد الهواتف المحمولة ارتفع من 0 خلال الفترة (1970-1989) إلى 110% عام 2014، لتصل إلى حوالي 117% من إجمالي السكان عام 2018.

أما فيما يتعلق بانتشار الأنترنت، ارتفع معدل انتشارها في كوريا الجنوبية من 0.023 عام 1990 إلى 84.77% في عام 2013 إلى حوالي 95% في عام 2018. تقابلها الجزائر بمعدل انتشار من 0 عام 1990 إلى 22.5% في عام 2013 إلى حوالي 45% في عام 2018. وبالمثل، ارتفع معدل انتشار النطاق العريض في كوريا الجنوبية من 0.03 عام 1998 إلى أكثر من 35% في عام 2011، لتصل إلى حوالي 43% عام 2018. أما الجزائر بقيت متخلفة كثيرا عن كوريا الجنوبية في هذا المجال حيث ارتفع معدل انتشار النطاق العريض من 0 عام 1998 إلى 9% فقط عام 2018.

في الواقع، تدعم هذه الأرقام الرأي القائل بأن كوريا الجنوبية من أكثر البلدان تقدما في تطوير بنيتها التحتية خصوصا في مجال ICT .

من جهة أخرى، يلعب تطوير القطاع البنكي والأسواق المالية دورا هاما في تحسين بيئة الأعمال لتشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي. ويعتمد إظهار تطور بلد ما في هذا المجال من خلال مؤشرين مقدمين من قبل البنك العالمي: (1) القروض المحلية المقدمة من قبل القطاع البنكي (كنسبة من GDP) والذي يشير على التعميق المالي للبلد، (2) القروض المحلية إلى القطاع الخاص (كنسبة من GDP) والتي تعكس إمكانية وصول القطاع الخاص إلى القروض. كما يظهره الشكل (18) سجلت كوريا الجنوبية تقدما ملحوظا في كلا المؤشرين.

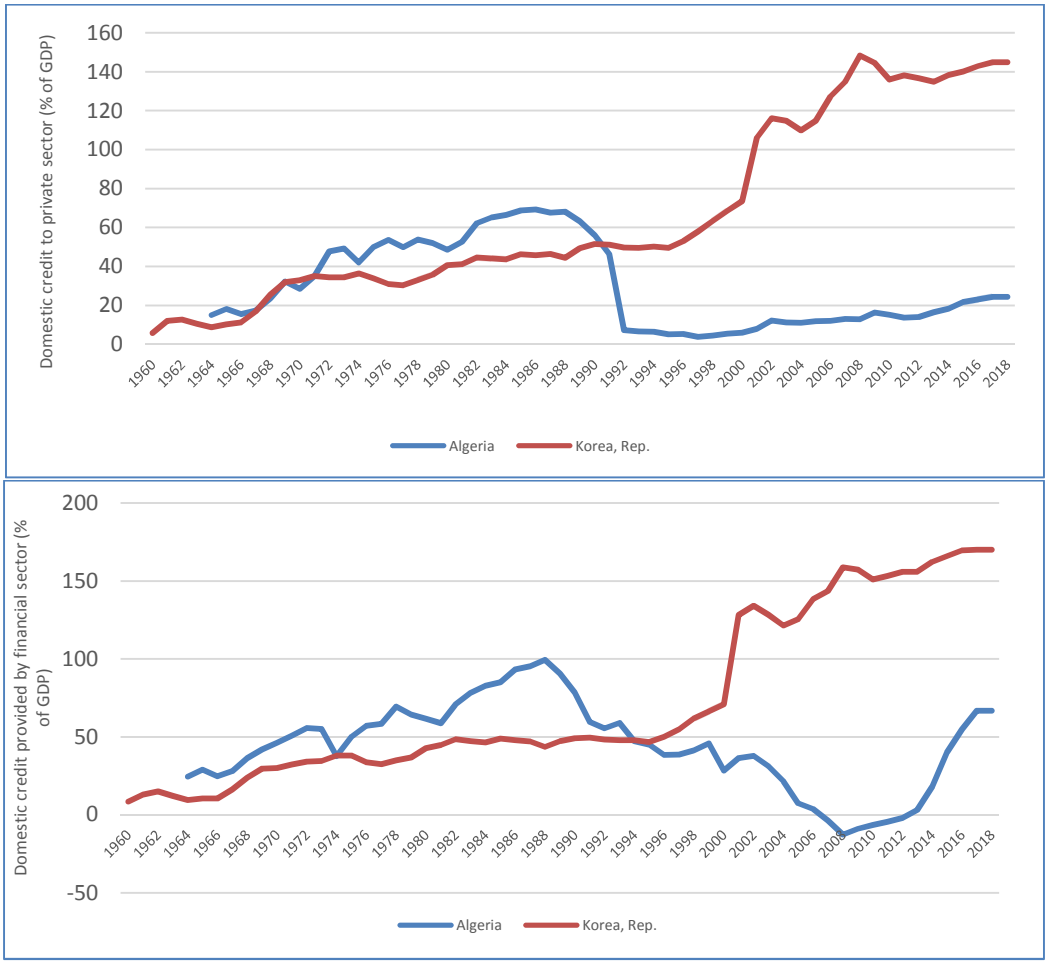

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات WDI.

الشكل (18): تطور القطاع البنكي ووصول القطاع الخاص للتمويل في كوريا الجنوبية والجزائر، 1960-2018

خلال الفترة 1960-2018، إرتفع الإئتمان المحلي من القطاع البنكي (كنسبة منGDP) من 8.47% عام 1960 إلى حوالي 162% في عام 2014 ليصل إلى 170% عام 2018. في الوقت نفسه، عرف الإئتمان المحلي إلى القطاع الخاص كنسبة من GDP في كوريا زيادة كبيرة من مستوى 5% عام 1960 إلى 138% عام 2014 ليصل إلى 144.79% عام 2018.

أما الجزائر فقد إنخفض الإئتمان المحلي من القطاع البنكي (كنسبة منGDP) خلال الفترة 1960-2018 من 24.40% عام 1964 إلى حوالي 18% في عام 2014 ليرتفع في السنوات اللاحقة محققا نسبة 66% عام 2018.

في الوقت نفسه، عرف الإئتمان المحلي إلى القطاع الخاص كنسبة من GDP في الجزائر زيادة ضئيلة جدا من مستوى 8% عام 1964 إلى 18% عام 2014 ليصل إلى 24% عام 2018.

4.4. التحول الهيكلي وتحسين الكفاءة: دراسة مقارنة بين كوريا الجنوبية والجزائر

هناك توافق عام في الآراء حول الدور الرئيسي الذي تلعبه الإستراتيجية الوطنية التنموية المدروسة ومحددة الهدف في دفع الارتفاع السريع والمثير للإعجاب في مستوى دخل الفرد وأنماط النمو العالية. إذ ركزت إستراتيجية التنمية في كوريا على التصنيع. فوجود مزيج نشط للسياسة الصناعية عمل على تعزيز عملية التحول في هيكل الإنتاج الكوري من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي خلال العقود الخمسة الماضية. فقد انخفضت حصة الناتج من قطاع الزراعة من 40% في الستينات إلى 1.96% في عام 2017. من ناحية أخرى، ارتفعت حصة الصناعة ثلاثة أضعاف من 18% من GDP في الستينات إلى 36% من GDP في عام 2017، لتصبح كوريا واحدة من أكثر البلدان كثيفة التصنيع في العالم. أما القطاع الذي استوعب أكبر حصة من الناتج فهو قطاع الخدمات، الذي ارتفعت نسبة مساهمته في GDP من 40% في الستينات إلى حوالي 60% في عام 2017.

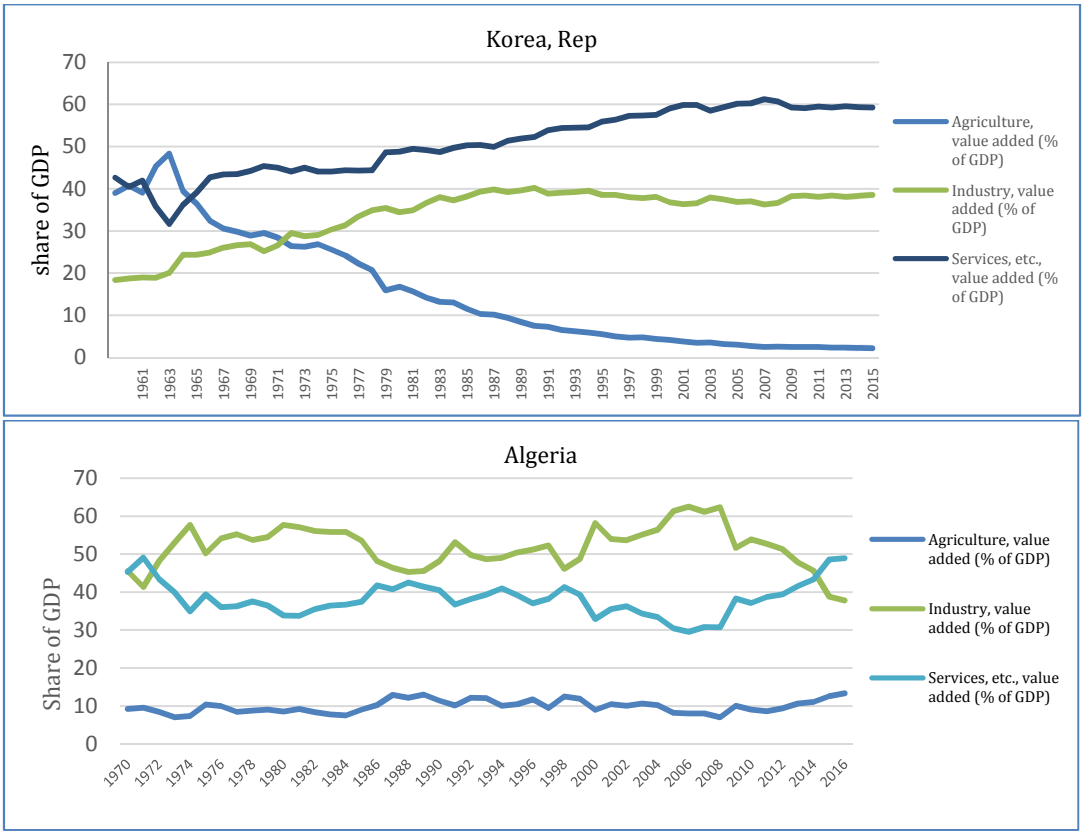

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات WDI.

الشكل (19): الحصص القطاعية ل GDP في كوريا الجنوبية والجزائر

يشير هذا النمط المتميز لإعادة توزيع الناتج في كوريا خلال هذه الفترة إلى عمق التغيير الهيكلي والتحول الاقتصادي الذي شهده البلد. بالنسبة لكوريا، شهد قطاع الخدمات توسعا كبيرا مقارنة بقطاع الصناعة، على الرغم من الأهمية الديناميكية لهذا الأخير بالنسبة للاقتصاد الكوري.

من جانب آخر، لعبت عملية التحضر دورا هاما في تعزيز كفاءة اقتصاد كوريا الجنوبية. في هذا الصدد، تزامنت مع البدء في عملية التصنيع زيادة في حجم التحضر والهجرة من الريف إلى المدن والقرى. فقد ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية (People living in urban areas) من 27% في الستينات إلى أكثر من 80% من عام 2002 إلى عام 2018 (الشكل(20)). بالنسبة للجزائر فقد ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية من 30% في الستينات إلى أكثر من 60% من عام 2002 إلى عام 2018. لكن النمو الحضري المتزايد في الجزائر أدى إلى انعكاسات سلبية كثيرة من بينها: أزمة السكن الحضري فكثرة الطلب على السكن الحضري بسبب الزيادة الطبيعة بين سكان المدن من جهة وبسبب استمرار الهجرة الريفية، جعل الدولة وسلطاتها المحلية غير قادرة على تلبية الطلبات المتزايدة على السكن. التدهور في مستوى تجهيز المدن بالمرافق والخدمات، اكتساح التوسع العمراني للأراضي الزراعية بسبب المنشآت العمرانية المتمثلة في بناء السكن والمناطق الصناعية والتلوث الصناعي، وقد لوحظ سهولة التعدي على الأراضي الفلاحية في القطاع العام وأملاك الدولة، أما الآن فقد حد من ذلك الملك الخاص.

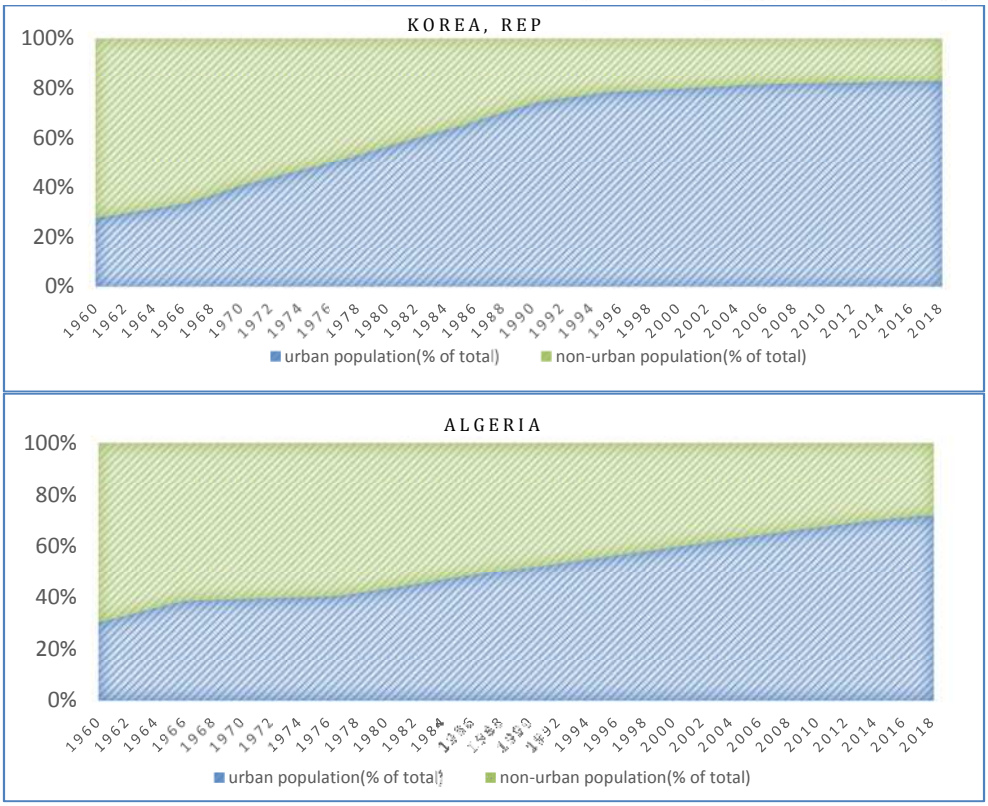

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات *KOSIS*

الشكل (20): اتجاه التحضر في كوريا الجنوبية والجزائر، 1960–2018

3. **الخلاصة:**

تدعم هذه الدراسة فكرة إمكانية الاستفادة من التحليل المفصل لتجربة نمو الاقتصاد الكوري والذي يقدم دروسا قيمة للبلدان النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة فيما يتعلق بتدابير وإجراءات السياسة المحفزة للنمو الاقتصادي واللحاق بالركب.

للتأكد من إمكانية إعادة تحقيق النجاح الاقتصادي لكوريا الجنوبية في الجزائر. يستدعي الأمر ضرورة تقديم إطار سياسة استراتيجي يسمح للجزائر التي تتميز بالدخل المتوسط إلى تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام استفادة من نموذج النمو المتبع من الاقتصاد الكوري. إن إطار السياسة الاستراتيجي – بناءا على نظرية Spence- Lim – الذي سمح للاقتصاد الكوري بدعم النمو الاقتصادي ومواصلة مسار التنمية الشاملة ارتكز على جهود عملاقة متواصلة نحو تعزيز الاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية الأربعة الآتية: (1) استغلال ميزة التخلف، (2) رفع مستوى القدرة الاستيعابية، (3) تهيئة الظروف المواتية للاستثمار، (4) التحول الهيكلي، وتحسين الكفاءة. هذه الاتجاهات الاستراتيجية مع أولويات السياسة المتبلورة عنها يمكن اعتبارها "الإطار العام" للسياسة الواجب إتباعها من قبل الجزائر أو أي بلد نامي آخر لتعزيز سعيه نحو اللحاق بالركب. في هذا الإطار، تنطوي عملية استغلال ميزة التخلف على جهود الإصلاح لفتح الاقتصاد نحو الخارج بهدف جذب الاستثمار الأجنبي وتعميق تكاملها مع الاقتصاد المحلي، وتعزيز الصادرات واستيراد الأفكار والتقنيات والدراية الفنية. أما رفع القدرة الاستيعابية فيركز على تعزيز تكوين رأس المال البشري، بناء القدرة على الابتكار، وتعزيز قدرات التعلم الوطنية. خلق ظروف مواتية للاستثمار، التغيير الهيكلي، وتحسين الكفاءة يتطلب بناء نوعية مؤسساتية أفضل تحترم حقوق الملكية، سيادة القانون، البيروقراطية الفعالة، الشفافية الحكومية، وانعدام القيود السياسية على السلطة التنفيذية، إلى جانب تحسين بيئة الأعمال وتبني إستراتيجيات تنموية فعالة تعزز التحول الهيكلي والتوسع الحضري السريع والفعال إلى جانب التكتل الاقتصادي.

في الأخير دراسة جهود كوريا – كقوة اقتصادية عملاقة وسريعة النمو منذ السبعينات – نحو تحقيق الأبعاد الأساسية لإطار السياسة الإستراتيجي يؤكد أنها حققت تقدما كبيرا على طول أبعاد هذا الإطار الأمر الذي يعني أنها بذلت جهودا عملاقة رامية إلى تعزيز النمو وفي سعيها إلى تقليص الفجوة بينها وبين البلدان المتقدمة. وبالتالي، نجاح التجربة الكورية في هذا المجال يشكل تحديا جادا لبلدان نامية أخرى للسير في نفس المسار واحتضان مكاسب النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام. لكن مع ذلك، من أجل التعلم من تجارب تلك البلدان الناجحة اقتصاديا، مجرد التركيز على دراسة الممارسات الفعلية المتعلقة بالهياكل التنظيمية، مبادرات السياسة والمشاريع ليس شرطا كافيا لنجاح عملية استنساخ تلك التجارب. فالبلد المتعلم يمكن أن يفشل في تكرار هذه الممارسات بسبب ظروفه الداخلية وشروط التنمية التي تختلف من بلد إلى آخر لذلك ينبغي على جهود التعلم أن تنطلق من تقديرات صحيحة للأسباب الجذرية لنجاح بلد ما والإتباع مع فهم عميق للإستراتيجيات التنموية للبلد الذي مكنها من تحقيق نمو اقتصادي سريع ومستدام.

المراجع العربية:

- الجبوري مهدي سهر، الجواري مناضل عباس. (2006). *تجربة جنوب شرق آسيا ومحاولة الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي*، ***مجلة جامعة كربلاء العلمية***، المجلد 4، العدد 4، ص ص 96-102.

- جسام محمد صالح. (2015). *أهمية الصادرات الصناعية في تنمية دول جنوب شرق آسيا وفق نموذج الإوز الطائر: دراسة حالة كوريا الجنوبية*، ***مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية***، المجلد 7، العدد 13،ص ص 130-157.

- حواس أمين. (2013). *المعجزات الآسيوية: بعض الدروس للبلدان النامية الأخرى*، **مجلة الاستراتيجية والتنمية**، العدد 04، ص ص 107-132.

- عدنان فرحان عبد الحسين. (2006). *دراسة تحليلية لمرتكزات نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية للمدة 1965-2005*، ***مجلة العلوم الاقتصادية***، جامعة البصرة، العدد 18، ص ص 47-66.

المراجع الأجنبية:

- Abramovitz, M. (1986). *Catching up, Forging Ahead, and Falling Behind*. ***Journal of Economic History***, Vol.46, PP 385–406.

- Edwards, S. (1992). *Trade orientation, distortions and growth in developing countries*. ***Journal of Development Economics***, Vol.39 (1), PP 31–57.

- Hong, z., Hong, T., Cui, Z., Luzhuang, W. (2010). *The Role of Science and Technology for Korea's Economic Development from the Perspective of Developing Countries*. Science and Technology Policy Institute.

- Lim, C .(1984). *The causes of development*. ***Singapore Economic Review***, 29(2), PP 63–82.

- Lim, C. (1991) .*Development and Underdevelopment* .Longman. Singapore.

- Lim, C. (2009). *Trinity Development Model and Southeast Asian Development In Southeast Asia*. ***world scientific***, PP 377–401.

- Lim, C. (2012). *The Trinity Growth Theory: A Theory of Wealth and Poverty*. Economic Growth Centre, ***Working Paper Series1203***, Nanyang Technological University, School of Social Sciences, Economic Growth Centre.

- OEC. (2016). *The observatory of economic complexity*. South Korea (KOR) Exports, Imports, and Trade Partners.

- OECD (2012) .*Economic Survey of Korea* . ***OECD***, Paris.

- SaKong, I., Youngsun, K., (2010). *The Korean economy: six decades of growth and development*. Committee for the Sixty-Year History of the Korean Econom .Korea Development Institute, Seoul.

- Wong, P. (2002). *ICT production and diffusion in Asia digital dividends or digital divide?*. Information Economics and Policy, 14(2),PP 167–187.

- Woo, C. and Park, J. (2015). *The Korean Economy: Structural Changes and Challenges*. England: Palgrave Macmillan, PP 97–112.